جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية و المحاسبة التخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة الحالة مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO" لولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالب:

اللقب و الاسم موسى صباح

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مخالدي يحي	أستاذ مساعد"أ"	جامعة مستغانم
مقررا	أزمور رشيد	أستاذ مساعد"أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	الشارف بن عطية سفيان	أستاذ مؤقت	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية و المحاسبة التخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة الحالة مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO"

مقدمة من طرف الطالب:

اللقب و الاسم موسى صباح

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مخالدي يحي	أستاذ مساعد"أ"	جامعة مستغانم
مقررا	أزمور رشيد	أستاذ مساعد"أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	الشارف بن عطية سفيان	أستاذ مؤقت	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله .

الحمد لله و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه و سلم

أهدي ثمرة جهدي

إلى من غمرتني بعطفها و حنانها و تألمت و تحملت لأجلي، إلى رمز العطف و الحنان من أفت عمرها في العطاء

أمي الغالية.

إلى الذي لم أجد عبارات تفي بحقه بالتقدير و الاحترام إلى قدوتي و مفخرتي

أبي العزيز.

إلى من أرفع رأسي فخرا و اعتزازا بانتمائي لهم و أكتسب القوة و المحبة لا حدود لها

أخي و أختي

إلى الأخوات و الصديقات التي لم تلدهم أمي إلى من طالما سعدت بوجودهم بجانبي

جازية، سمية، فتيحة ، إلهام

إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

أحمد و أشكر المولى عز وجل على كل العزيمة و الصبر الذي منحني إياها طيلة هذا المشوار ليتكلل جهدي بهذا العمل.

أتقدم بالأستاذ المشرف أزمور رشيد، الذي لم يبخل علينا بالنصائح القيمة و التوجيهات في إنجاز هذا العمل و الجهود التي بذلها معنا خلال متابعة هذا العمل

و أتقدم بخالص أماني إلى جميع أساتذة جامعة عبد الحميد بن باديس خاصة أساتذة العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير و كل من تقدموا من إضافات و معارف

أتقدم بشكري إلى كل من ساعدنا في التربص و خاصة بن عمرة محمد بدعمه لنا و على المعلومات المقدمة خلال فترة التربص

إلى كل طلبة التدقيق و مراقبة التسيير دفعة 2019.

و كل من ساعد في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد لإعداد هذا العمل المتواضع.

الفهرس

الإهداء

الشكر

مقدمة عامة .....أ

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

الفصل الأول : مدخل إلى التدقيق و التدقيق الداخلي

مقدمة الفصل: **2**

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق و التدقيق الداخلي 2

المطلب الأول: نشاه و مفهوم التدقيق و التدقيق الداخلي **3**

المطلب الثاني: أهمية أهداف التدقيق الداخلي **6**

المطلب الثالث: أساليب و أنواع التدقيق الداخلي.....**7**

المطلب الرابع: آليات وضع نظام التدقيق الداخلي:.....**8**

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي.....**9**

المطلب الأول: سير مهمة التدقيق الداخلي **10**

المطلب الثاني: وسائل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي **13**

المطلب الثالث: فروض و خدمات التدقيق الداخلي **17**

المطلب الرابع: صلاحيات و مسؤوليات التدقيق الداخلي 18

خاتمة الفصل: 21

الفصل الثاني : دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

مقدمة الفصل الثاني : 23

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي 24

المطلب الأول :مفهوم الأداء المالي.....24

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء لمالي في المؤسسة الاقتصادية.....25

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه 27

المطلب الرابع : تقييم و قياس الأداء المالي 30

المبحث الثاني : أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة 36

المطلب الأول : دور تقرير المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي 37

المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.....38

المطلب الثالث : دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي 39

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في تقييم و إدارة المخاطر 40

خلاصة الفصل:.....44

الفصل الثالث : واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء المالي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء"EDIMCO"

مقدمة الفصل :.....46

المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة إنتاج توزيع مواد البناء"EDIMCO".....47

المطلب الأول: تقديم مؤسسة الإنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO". **47**

المطلب الثاني: مهام و أهداف مؤسسة الوطنية لإنتاج و توزيع مواد البناء **47**

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء **48**

المبحث الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في التحسين الأداء المالي للمؤسسةEDIMCO 51

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO **51**

المطلب الثاني: واقع عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء..... **56**

المطلب الثالث: قياس و تحليل الأداء المالي في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO **58**

المطلب الرابع: تحليل تفسير النتائج الدراسة الميدانية بمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO ... **62**

خاتمة الفصل: 64

خاتمة : 65

المصادر و المراجع..... 68

الملاحق 71

ملخص 79

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	علاقة النظام الرقابة الداخلية بالأداء المالي	43
2	الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	46
3	هيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء	49

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الأشكال و الجداول	صفحة
01	المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي	9
02	المنهجية الرئيسة لتنفيذ التدقيق الداخلي	14- 15
03	الميزانية المالية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO جانب الأصول 2016-2018	51
04	الميزانية المالية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO جانب الخصوم 2016-2018	52- 53
05	جدول حسابات النتائج لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO 2016- 2018	53- 54
06	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	55- 56
07	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	56- 57
08	نسبة الهيكلة المالية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO	60
09	نسبة المديونية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO	60
10	نسبة السيولة لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO	61
11	نسبة المردودية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO	61
12	رأس المال العامل لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO	62
13	احتياجات رأس المال العامل الصافي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO .	63
14	الخزينة لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO	63

قائمة المختصرات و الرموز

الترجمة بالعربية	الترجمة بالفرنسية	الرمز
مجمع محاسبيين الداخليين	Institue of Internal Auditors	I I A
معهد الفرنسي للمدققين الداخليين	Institue Française Auditeur Comtaples	I F A C

مقدمة

لقد شهد العالم الاقتصادي تطورا كبيرا في الكثير من المجالات المختلفة نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل الذي مس المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تعرف اتساعا من حيث الشكل و الحجم، و تعقد وظائفها و شدة و حدة منافسيها، مما فرض على المؤسسات ضرورة مسايرة هذا التطور .

و هو ما أدى إلى اللجوء و الاهتمام أكثر بضرورة وجود أداة رقابية مستقلة عن الإدارة داخل المؤسسة تساعدها في القيام بمختلف وظائفها بكفاءة عالية و فعالية من خلال التحقق من صحة و سلامة التسجيلات المحاسبية و مدى مطابقتها للعمليات و التأكد من مدى التزام بالسياسات و الإجراءات المتبعة مما ألح البحث عن خلية داخلية في المؤسسة وتبينها في هيكلها التنظيمي بما يعرف بالتدقيق الداخلي.

و قد ظهر التدقيق الداخلي نتيجة الحاجة الماسة لحماية الممتلكات و المحافظة عليها، و قد زاد اللجوء و الاهتمام أكثر بعملية التدقيق الداخلي بسبب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي عرفها العالم، و التي هزت المؤسسات الاقتصادية، حيث كان يتسم بنطاق ضيق يقتصر على تدقيق القيود المحاسبية و السجلات المالية و اكتشاف الأخطاء و الغش فأصبح الآن وظيفة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها باعتباره وظيفة إدارية يتم الاعتماد عليها من أجل السير الحسن للمؤسسة و المحافظة على الموارد المتاحة بهدف التأكد من مدى دقة و فعالية الأنظمة و الإجراءات المطبقة داخل المؤسسة.

يعتبر الأداء المالي في المؤسسة أمر ضروري فانعدام هذا الأخير يعكس جهل موقع المؤسسة و أين هو اتجاهها، و لذلك فإن تحسين من الأداء المالي يعد أمر إلزامي لضمان سير نشاط المؤسسة، و هو يعكس الوضعية المالية للمؤسسة و يقوم بتحسين أداءها من خلال المساهمة في تطوير نظام الرقابة الداخلية، و تقييم و إدارة المخاطر و كيفية الحماية منها و تقديم حلول مثلى للإدارة لتجنب نقاط الضعف في أدائها و تعزيز نقاط القوة و بالتالي تحقيق درجة كبيرة من الكفاءة مما يعكس بصورة ايجابية على أداء المؤسسة.

و من هذا المنطلق و للإحاطة بجميع جوانب الموضوع كان السؤال الجوهري و المتمثل فالإشكالية التي سنحاول الإجابة عنها كالآتي : **هل التدقيق الداخلي يساهم من تحسين الأداء المالي لمؤسسة ؟**

و لتعمق أكثر في هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

1. ما لمقصود بالتدقيق الداخلي و ما هي أهدافه و أنواعه؟
2. ما هي المعايير التي تحكم التدقيق الداخلي؟
3. ماذا نعني بالأداء المالي، و كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسينه ؟
4. ما مدى اعتماد المؤسسة الجزائرية و تطبيقها للتدقيق الداخلي ؟

و في ضوء معالجة الإشكالية و الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1. هل التدقيق الداخلي يعتبر وظيفة فحص مستقلة في المؤسسة؟
2. كيف يعمل التدقيق الداخلي على إبراز و اكتشاف كل من نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة؟
3. هل التدقيق الداخلي يساعد على تحسين الأداء المالي و ترشيد القرارات ؟
4. هل الأداء المالي هو تشخيص لصحة المالية للمؤسسة و كيف يمكن من معرفة مدى قدرتها على خلق القيمة ؟

5. كيف يساهم التدقيق الداخلي من تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

دوافع و أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لأسباب اختيار الموضوع:

ذاتية:

- ✓ الميل الشخصي لهذا لمهنة التدقيق، و كل ما يتعلق بها.
- ✓ الرغبة في مواصلة البحث في هذا التخصص.
- ✓ الأهمية المتزايدة لمدخل التدقيق الداخلي القائم على أساس تحسين الأداء المالي في المؤسسات الحديثة.

الموضوعية:

- ✓ الضعف الذي يعرفه التدقيق الداخلي رغم عصرنته.
- ✓ ندرة الدراسات التي شملت هذا الموضوع و خاصة "الأداء المالي".
- ✓ حاجة المؤسسة للتدقيق الداخلي كونه يحسن من الأداء المالي لها.

أهداف الدراسة:

- ✓ إظهار دور التدقيق الداخلي و مدى مساهمته في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الجزائرية الاقتصادية و بالأخص مؤسسة لإنتاج و توزيع مواد البناء" EDIMCO" .
- ✓ تأكيد من كفاءة و فعالية التدقيق الداخلي في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء " EDIMCO".
- ✓ تفعيل و تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة مما يضمن كفاءة و فعالية التدقيق الداخلي.
- ✓ الدفع من الأداء للمؤسسة و تقديم قيمة مضافة لها.
- ✓ تعزيز قدرة تنافسية للمؤسسة مما يدعم الاستقرار لها.

حدود و صعوبات الدراسة :

تحدد الدراسة من حيث المجال الزمني بالفترة من تاريخ 8 جانفي 2019إلى غاية 7 فيفري 2019 و تم إجراء الدراسة في المؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO" و التي تقع في ولاية مستغانم

أما صعوبات الدراسة

مماطلة في موافقة على إجراء التربص في المؤسسة.

السرية و التحفظ لدى مسؤولي لإدارة المؤسسة .

قلة الاعتماد التدقيق الداخلي في مؤسسات الجزائرية.

الدراسات السابقة:

لإنهاء هذا البحث استعنا ببعض الدراسات و التي نوجزها فيمايلي:

1. مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية المؤسسة، بعنوان " دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة اقتصادية"،" دراسة حالة سونلغاز"، جامعة بومرداس 2009/2008.
2. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تدقيق و مراقبة التسيير بعنوان "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الاقتصادية"، "دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب الشرقي ورقلة ECOSEST"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2018/2017.

3. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير بعنوان" دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة"، " دراسة حالة مجمع الدواجن للغرب" جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2014/2013.
4. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص فحص محاسبي بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"." دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وحدة اوماش-بسكرة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016/2015.

المنهج المستخدم :

اعتمدنا في الدراسة على المنهج التاريخي و ذلك لدراسة التطور التاريخ للتدقيق و التدقيق الداخلي، و أيضا على المنهج الوصفي التحليلي استنادا لطبيعة موضوع البحث.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية كالتالي :

الفصل الأول: مدخل للتدقيق و التدقيق الداخلي يشمل الإطار النظري للتدقيق و التدقيق الداخلي و أساسيات التدقيق الداخلي .

الفصل الثاني: جاء بعنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المالي للمؤسسة يضم ماهية الأداء المالي كمبحث أول و أثر التدقيق الداخلي في تحسين أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. كمبحث ثاني .

الفصل الثالث: بعنوان واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية خصص لدراسة حالة و معرفة واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء " EDIMCO".

الفصل الأول:

مدخل إلى التدقيق و التدقيق الداخلي

مقدمة الفصل:

إن التدقيق الداخلي هو عملية منظمة و منهجية لتقييم و بشكل موضوعي و بصفة مستمرة داخل المؤسسة، و لكي تحقق هذه الأخيرة أهدافها أصبح من الضروري وجود رقابة محكمة على نتائج أعمالها، و هذا يعني التدقيق المستمر للعمليات و النشاطات التي تقوم بها المؤسسة للحكم على مدى إتباع السياسات و الإجراءات المتفق عليها، وأن ضرورة وجود هذه المصلحة في المؤسسة و تابعة لأكبر سلطة فيها أصبحت أمرا حتميا.حيث لا نتصور وجود مؤسسة متعددة الوحدات و الفروع من يفرض عليها اللامركزية في التسيير و اتخاذ القرارات غياب خلية التدقيق فيها و التي تسهر على محاربة الانحراف بشتى أنواعه عبر مختلف وظائف المؤسسة، و قد أوصت التقارير الصادرة عن هيئات المراكز البحث و ضرورة وجود خلية التدقيق الداخلي في المؤسسة، و ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه كونه يضفي الثقة في المعلومات المدققة و يعطي تأكيدا على مدى سير العمليات بشكل مطابق للسياسات و الإجراءات المتفق عليها.

و لقد وضعت عدة معايير لتحكم حسن سير نشاط هذه المهنة بكافة جوانبها سواء كانت تتعلق بالهيكل التنظيمي لهذه المهنة و آليات عملها أو معايير ممارستها .

و عليه يقتصر هذا الفصل على لإطار النظري للتدقيق و التدقيق الداخلي و لقد قسمناه إلى مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي، حيث نتناول من خلاله التعرف على نشأة ومفهوم التدقيق و التدقيق الداخلي و أهميته وأهداف التدقيق الداخلي مرورا بالأساليب و الأنواع وصولا إلى آليات وضع نظام التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي: و تمت فيه دراسة كيفية سير مهمة التدقيق، ثم وسائل و تقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي، و فروض وخدماته و أخيرا صلاحيات و مسؤوليات التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق و التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة لما يلعبه من دور في دعم قرارات الإدارة و التخفيف من المسؤولية الملقاة عليها كما يعد التدقيق الداخلي أداة بيد الإدارة تراقب بواسطتها كل ما يحدث داخل المؤسسة، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنظمة رقابية داخلية خارجية فعالة تعمل على تدعيم السير الجيد لمختلف أنشطة المؤسسة.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التدقيق و التدقيق الداخلي

أولا:نشأة و مفهوم التدقيق

1. نشأة التدقيق :

لقد نشأت مهنة التدقيق منذ القدم،إذ نجد أن الحضارات القديمة، قد مارست هذه المهنة ولكن بأسماء و كيفيات تختلف على ما هو الحال عليه الآن، و الغاية من هذه المهنة فرض الرقاب من طرف الزعماء و رؤساء القبائل و الملاك ومن يقوم بتحصيل أموالهم.

كما نجد أنه في العصر الإسلامي جعل الخليفة عمر بن الخطاب "رضي اله عنه " مواسم الحج فرصة لعرض لحسابات الولاة و تدقيقها و كان العرض الرئيسي من هذه الوظيفة هو اكتشاف الخطأ و محاسبة المسئولين عنها، و قد ولخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص و المسئولين عن أمور المالية [1]

و بذلك نرى مهنة التدقيق بشكلها الحالي تستمر من نشأتها من حاجة لإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته و التأكد من مدى واقعية و صحة تلك البيانات الظاهرة.

وتدل الوثائق التاريخية أن هذه الحالة أول ما ظهرت لدى لحكومات، إن كانت حكمة قدماء المصريين و اليونان تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، و كان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى صحتها، و هنا نجد أن كلمة تدقيق"Audit"أصلها مشتق من كلمه لاتينية "Audire" بمعنى يسمع .[2]

ثم اتسع نطاق التدقيق ليشمل بذلك المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص، و ذلك نتيجة للتطور الذي مس مختلف الأنشطة منها المحاسبة و هذا من خلال إتباع نظام القيد المزدوج، و لقد جاء في ذلك في موسوعة لوفا باشيليو تحت عنوان: .geomatria.proprtoni.et proprtponalita summande de arthmatiqua عام 1494.

الفترة من ا لعصر القديم إلى 1500م: ما عرف عن التدقيق في هذه المرحلة انه كان مقتصر على الوحدات الحكومية، و كذا المشروعات العائلية، و كان الهدف إلى الوصول إلى الدقة و منع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية، خلال هذه الفترة كان المدقق يكتفي بالاستماع إلى الحسابات التي كانت تملى عليه على أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناءا على تجربته.[3]

---

[1] إيهاب نظمي، تدقيق الحسابات "الإطار النظري "، الطبعة الأولى،عمان ،دار وائل للنشر و التوزيع ، 2012، ص11.

[2] خالد أمين، علم التدقيق الحسابات، الناحية النظرية و العلمية، الطبعة الأولى، الأردن ،دار وائل للنشر ،2000، ص 18 - 19 .

[3] إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة،معايير و إجراءات، الطبعة الرابعة، لبنان، دار النهضة العربية،1996، ص 14.

الفترة من 1500م إلى 1850م: لم يتغير هدف التدقيق خلال الفترة السابقة، إذ اقتصر على اكتشاف الغش و التزوير في الدفاتر المحاسبية، لكن انتشار التجارة في هذه الفترة أدى إلى زيادة المشاريع و بالتالي زيادة المدققين للتأكد من صحة القوائم المالية.

الفترة من 1850مإلى 1905م: شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع ظهور الثورة الصناعية في المملكة المتحدة و بالتالي الانفصال التام بين الملاك و الإدارة وما زاد إلحاح المساهمين من الطلب على المدققين للحفاظ على أموالهم المستثمرة .

ومن أهداف التدقيق في هذه المرحلة:اكتشاف الغش و الأخطاء، اكتشاف الأخطاء الفنية، اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية .[1]

الفترة من 1905م إلى يومنا هذا: أهم ما يميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى و كذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي .

فينتقل التدقيق من اكتشاف الغش و الأخطاء إلى تقرير المدقق المستقل المحايد فيما كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.[2]

2. مفهوم التدقيق:

التدقيق بصورة رئيسة فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل محايد لأي مؤسسة بغض النظر إلى هدفها أو حجمها أو شكلها القانوني.

و قد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق أنه: إجراءات منظمة لأجل الحصول على أدلة المتعلقة بالإقرارات "الأرصدة " الاقتصادية و الأحداث و تقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين الإقرارات و مقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.

وقد عرف مجمع المحاسبين الداخليين "Institute of Intermals Auditors "IIA: أنه إجراءات منظمة لتقييم فاعلية و كفاءة نشاط المؤسسة، و تقديم تقرير مناسب إلى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات .[3]

ثانيا: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

1. **نشأة التدقيق الداخلي** :يمكن شرح أهم التطورات التي مرت بها وظيفة التدقيق الداخلي فيمايلي:[4]

في عام 1941: نشر كتاب عن التدقيق الداخلي بعنوان " التدقيق الداخلي الحديث Internal Auding Modern، كما تم تأسيس معهد المدققين الداخليين للولايات المتحدة الأمريكية،و يعتبر هذا الحدثين بمثابة علامة على نشأة التدقيق الداخلي كمهنة، و قد تزايد عدد أعضاء معهد المدققين الداخليين من 24 عضو في عام1941 إلى ما يزيد عن 40000عضو في مختلف دول العالم .

---

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة لنشر و التوزيع، 2006، ص14.

[2] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية العملية و النظرية، الطبعة الثانية، الأردن، دار وائل للنشر، 2006،ص 19.

[3] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية، مرجع سبق ذكره،ص 20.

[4] حلف عبد الله الوزدات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، عمان دار وثاق ،2006، ص31.

و في عام 1947تم إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي، ثم في عام 1957 تم إصدار أول قائمة معدلة للتدقيق الداخلي، كما تم اعتماد دليل لتعريف التدقيق الداخلي، في عام1964، و قد قام المعهد ببذل جهود فعالة على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي .

أما في سنة1974، قام المعهد بتشكيل لجان لدراسة و اقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي و قدمت تقرير بنتائج دراستها عام 1977، و تم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي 37 عام1978في مدينة سان فرانسيسكو [1]

لقد اقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على تدقيق الحسابات للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية و تصحيح الأخطاء، و مع تطور الشركات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي و توسيع نطاق عملها، فقد أصبحت تستخدم كأداة لتقييم نطاق عملها و مدى فعالية الأساليب الرقابية و إمداد الإدارة بالمعلومات، و بهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة لتبادل المعلومات و الاتصال بين المستويات الإدارة المختلفة .[2]

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم01/88 الصادر ب 12 جانفي 1988، التي تنص على أنه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها و تسييرها، كما جاء في نص المادة58 على أنه لا يجوز لحد أن يتدخل في إدارة و تسيير المؤسسة العمومية اقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا و العاملة في إطار صلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسيير ضمنيا و يترتب عنها تطبيق القواعد المسؤولية الجزائية و المدنية المنصوص عنها في هذا الشأن.[3]

2. مفهوم التدقيق الداخلي :

لقد تعددت تعاريف التدقيق الداخلي بين المعاهد العلمية و المتخصصين في مجال التدقيق الداخلي و التي نذكر منها:

أولا: تعريف المجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية"IIA": يعرف أنه وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع و تتناول الفحص الانتقالي للإجراءات و السياسات و التقييم المستمر للخطط و السياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية، ذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية و التحقق من أي مقومات الرقابة الداخلية سليمة و معلوماتها صحيحة و دقيقة و كافية.[4]

ثانيا: تعريف المعهد الفرنسي للمدققين الداخليين "IFAC": يرى أ التدقيق الداخلي هو فحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف المديرية قصد مراقبة و تسيير المؤسسة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة و مستقلة عن باقي المصالح الأخرى ، و أن الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا

[1] أمين السيد أحمد لطفي،مراجعات المختلفة الأغراض، الإسكندرية، الدار الجامعية ،2005، ص 95.

[2] حلف عبد الله الوزدات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ص32.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988.

[4] محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2002،ص140.

النشاط الدوري هي التدقيق إذا كانت الإيرادات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية،أي أن المعلومات الصادقة و العمليات شرعية و فعالة الهياكل واضحة ومناسبة .[1]

ثالثا: التدقيق الداخلي هو عبارة عن : نشاط التأكد و الاستشارات المستقل والموضوعي،فهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها عن طريق الاعتماد على مدخل منهجي منظم لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات الحوكمة.

رابعا: و يعرف التدقيق الداخلي على أنه الفحص الكامل و المنظم للقوائم المالية و السجلات المحاسبية و العمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و السياسات الإدارية و المتطلبات الأخرى.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن التدقيق الداخلي:

- ❖ هو وظيفة مستقلة داخل المؤسسة.
- ❖ هو عملية منظمة.
- ❖ يقوم بتزويد خدمات تتضمن فحص و تقييما لأنظمة.
- ❖ يقوم على الرقابة و الأداء و الخطر في كافة وحدات الخاصة والعامة.

المطلب الثاني: أهمية أهداف التدقيق الداخلي

1. أهمية التدقيق لداخلي:

يلعب التدقيق الداخلي دورا مهما في تلبية الحاجات المختلفة للأطراف الداخلية و الخارجية المحيطة بالمؤسسة كونه رقابة فعالة تساعد المؤسسة و ملاكها على رفع جودة الأعمال و تقييم الداء و المحافظة على ممتلكات و أصول المؤسسة و ذلك من خلال الآتي:

أولا: أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للإدارة :[3]

- ✓ التأكد من صحة البيانات المستخرجة من سجلات المؤسسة و التأكد من وجود الحماية الكاملة والكافية للأصول.
- ✓ التأكد من الالتزام بالخطط و السياسات و الإجراءات و وسائل الرقابة الداخلية.
- ✓ التأكد من مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات نظام الجودة .
- ✓ قياس مدى فعالية وكفاءة أداء الإدارات و الأقسام المختلفة داخل المؤسسة.

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمدقق الخارجي:[4]

يحقق اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي العديد من الفوائد للمدقق الخارجي لعل أبرزها ما يلي:

- ✓ اطمئنان المدقق الخارجي إلى دقة و فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

---

[1] رضا خلاصي، مهام المراجعة الداخلية للمؤسسة،، الجزائر دار هومة ،2013، ص32.

[2] خالد أمين عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك، عمان، دار وائل للنشر،1998،ص 126.

[3] جيهان عبد المعز، المراجعة الداخلية و حوكمة الشركات، الطبعة الأولى،بيروت ،دار الجامعي، ص385.

[4] جيهان عبد المعز، المراجعة الداخلية و حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 386.

- ✓ التقييم الشامل لمخاطر التدقيق، ومن ثم اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد طبيعة و توقيت إجراءات التدقيق الواجب القيام به.
- ✓ تجهيز القوائم و الكشوف التي يحتاجها المدقق الخارجي بصورة مرضية .

2. أهداف التدقيق الداخلي:

الهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو تزويد أعضاء المؤسسة بالتحليلات و التقييمات و التوصيات و الاستشارات من أجل تأدية مسؤولياتهم بفعالية .

ويمكن أهداف التدقيق الداخلي فيما يأتي:[1]

أولا: هدف الحماية : من خلال:

- التأكد من سلامة الملمات المحاسبية المعدة و مدى الاعتماد عليها.
- المحافظة عل أصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر.
- التأكد من استخدام الاقتصادي الكفء للموارد.
- التأكد من انجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.

ثانيا: هدف البناء الأداء :

- قياس و تقييم فعابة أساليب الرقابة سواء كانت محاسبية أو مالية.
- متابعة تنفيذ الأداء و تقويمه من حيث الجودة وتحقيق الكفاية الإدارية بصفة عامة.
- تقديم توصيات و اقتراحات التي يرى المراجع فائدتها للإدارة المؤسسة.

ثالثا:هدف تحقيق الكفاية للوحدات الاقتصادية و توفير الرفاهية للمجتمع:

- مدى التزام العاملين بتطبيق السياسات و اللوائح المالية و الإدارية المحددة من قبل الإدارة العليا للمؤسسة كأساس لتنفيذ الأعمال في كافة نواحي نشاط المؤسسة.
- مدى نجاح الإدارة في استخدام و تحقيق متطلبات نظام الجودة المستهدف.
- مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة بما يضمن للمؤسسة الاستمرار في ممارسة النشاط و إضافة إلى تحقيق النمو والاستقرار.

المطلب الثالث: أساليب و أنواع التدقيق الداخلي

أولا: أسالب التدقيق الداخلي:

لكي يتحقق التدقيق الداخلي وأهدافه يتعين على المدقق الداخلي القيام بما يلي:[2]

- فحص و دراسة و تحليل أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي و تقييم مدى كفايتها و فعاليتها.
- التحقق من وجود أصول المنشأة و صحة قيدها بالدفاتر.

[1] داوود يوسف الصبح، دليل التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، اتحاد المصارف العربية لنشر،2007، ص 42.

[2] إبراهيم رباح المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في مصارف،مذكرة الماجستير، كلية التجارة الجامعية الإسلامية،غزة،2011، ص17.

- التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة.
تقييم نوعية الأداء في تنفذ السياسات المقررة.
- إبداء التوصيات لتحين أساليب العمل .
- التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة للخطط المرسومة و الالتزام بها.
- تحقيق أكبر كفاية إدارية و إنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

ثانيا: أنواع التدقيق الداخلي:

حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي بعدة أنواع نذكر منها التالي:

1. **التدقيق الداخلي المالي:** هو عبارة عن فحص المنظم للعمليات المالية والقوائم و السجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عيها و السياسات الإدارية، و أي متطلبات أخرى، و بالتالي التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، و الهدف منه إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية كي تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة.[1]
2. **التدقيق الداخلي التشغيلي:** يعتبر التدقيق التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي، حيث كان وليدا للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي، و يطلق عليه أيضا المراجعة ا لأداء .
و هو فحص منظم و شامل و بناء و تقييم للهيكل التنظيمي و سياسات و طرق الإدارة للتحقق مما إذا كانت الموارد المنشأة تسير من قبل الإدارة بطريقة اقتصادية ذات كفاءة للحصول على أفضل النتائج و في أقصر وقت ممكن لتحيق الأهداف .[2]
3. **تدقيق المهام الخاصة:** هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكفله الإدارة العليا بها و يتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين و لكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ انه غالبا ما يكون فجائيا و غير مدرج ضمن خطة التدقيق.[3]

المطلب الرابع: آليات وضع نظام التدقيق الداخلي:

لابد أن مهمة التدقيق الداخلي مبادئ و أسس وقواعد تقوم عليها، مثله مثل بقية الوظائف الموجودة في المؤسسة، و تتحدد باعتماد على مجموعة من المعايير.

أولا : مبادئ التدقيق الداخلي: وضع معهد المدققين الداخلين دليلا جديدا لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي،و قد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية و اثني عشرة قاعدة سلوكية يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[1] خالد غيب، التأمين من الناحية المحاسبية و التدقيقية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع،2009، ص136.

[2] محمود عبد السلام محسن، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين 2011، ص11.

[3] محمود عبد السلام محسن، مدى اعتماد المدققين الداخليين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الجدول (1-1): المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي

المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي

النزاهة	الموضوعية	السرية"الأمانة"	الكفاءة المهنية
1_القيام بأداء أعمالهم بأمانة و اجتهاد و مسؤولية. 2_مراعاة القوانين و تقديم الإفصاح المتوقع منهك وفقا للمتطلبات القانونية والمهنية. 3_عدم الاشتراك في أي أعمال أو أنشطة غير معروفة. 4_احترام أهداف المؤسسة الأخلاقية و المشروعة و المساهمة في تحقيقها.	5_عدم المشاركة في أنشطة أو علاقات قد تضعف من قدراتهم على أعمالهم، و يشمل ذلك النشطة و العلاقات التي تتعارض مع مصلحة المؤسسة التي يعمل فيها. 6_ يجب على المدققين الداخليين عدم قبول أي شيء من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التي يعملون فيها. 7_ يجب على المدققين الداخليين الإفصاح عن كل المعلومات اللازمة.	8_ يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا عقلاء بشأن استخدام و حماية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء القيام بواجباتهم. 9_ عدم استخدام المعلومات التي يحصلون عليها لتحقيق أي مكاسب شخصية أو استخدامها بشكل يتعارض مع القانون و يضر بالأهداف المشروعة و الأخلاقية للمؤسسة.	10_ يجب على المدققين الداخليين أن يؤدون خدماتهم بالخبرة المهنية و المعرفة والمهارة الكافية. 11_ يجب على المدققين الداخليين أن يؤدون خدمات التدقيق الداخلي بما يتماشى مع معايير ممارسة المهنية للتدقيق الداخلي 12_يجب على المدققين الداخليين أن يعملوا على تحسن كفاءاتهم و فعالية و جودة خدماتهم .

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث، الطبعة الأولى، عمان ،دار الصفاء للنشر و التوزيع، ، 2009، ص47.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي

إن الأمر ضروري لممارسة وظيفة التدقيق الداخلي لأية مؤسسة، يتطلب منها إتباع مراحل عمل واضحة واعتماد منهجية سليمة، حرصا على دقة النتائج المتحصل عليها و المتوصل إليها، و هذا لكي يؤدي التدقيق الداخلي دوره بصورة سليمة و بفعالية كبيرة، يجب أن يحظى بمجموعة من الخصائص التي ي يجب توافرها، كما تمس هذه الخصائص أيضا الكيفية التي يتموضع بها قسم التدقيق الداخلي داخل التنظيم المؤسسة ككل بحيث يجب أن يتصف بها يؤهل قسم التدقيق الداخلي لأداء مهامه بكل موضوعية وجدية ونزاهة.

المطلب الأول: سير مهمة التدقيق الداخلي

تتمثل مراحل تنفيذ التدقيق الداخلي في مجموعة من الخطوات و القواعد الواجب إتباعها لتحقيق هدف المراجعة الداخلية و الوصول إلى أدق النتائج و زيادة فعالية التدقيق الداخل، و نميز ثلاث مراحل بداية بمرحلة تحضير للمهمة ثم مرحلة تنفيذ المهمة و أخيرا مرحلة النتائج.

أولا: مرحلة التحضير و التخطيط للمهمة:

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيرا جيدا حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة و التي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد المجال تدخلها، فمهمة التدقيق الداخلي تبدأ غالبا بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة لأمر بالمهمة إلى مصلحة التدقيق الداخلي، و تتمثل خطوة تحضير للمهمة في :[1]

1. **الأمر بالمهمة:** الأمر بالمهمة هو عبارة عن التفويض الذي يعطى من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمراجعين الداخليين، و الذي يعلم المسؤولين المعنيين بقيام بمهمة التدقيق في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا ، أو قد يكون على شكل أمر شفهي.
2. **الدراسة و التخطيط**: إن هذه المرحلة تعتبر ضرورية و هامة جدا لإنجاح مهمة التدقيق الداخلي حيث يجب على المدققين الداخليين وضع لتدقيق مبني على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة التدقيق، بما يتلاءم و الأهداف المسطرة، و يتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الآتي:

❖ **الإطلاع و الفهم:** في هذه الخطوة يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بعملية الإطلاع على جميع المعلومات الكافية و اللازمة، التي تمكن من فهم الموضوع محل التدقيق بغرض تحقيق الأتي :[2]

- ✓ معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة.
- ✓ معرفة الرقابة الداخلية المطبقة في النشاط أو الوظيفة محل التدقيق و تحديد المشاكل الأساسية المتعلقة بها.

❖ **خطة التقارب:** بعد أن يقوم المدقق الداخلي بالإطلاع و الفهم للمهمة المكلف بها، فإنه يقوم بإعداد خطة التقارب، و هي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق إلى مجموعة أعمال أولية، سهلة الملاحظة، حيث يقسم الجدول إلى عمودين بين الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما العمد الثاني يبن أهداف تلك الأعمال و العمليات.[3]

❖ **تحديد مواقع الخطر:** على المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم مدى ملائمة و فعالية إدارة المخاطر للنشاط و أنظمة الضبط مقارنة بإطار العمل المتعلقة به، و في نهاية هذه الخطوة على ضوء تحديده لمواقع الخطر، فإن المدقق يقوم بإكمال جدول خطة التقارب بإضافة :[4]

---

[1] عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص65_66.

[2] عبد اللطيف محمد جليل، نموذج مقترح لإدارة و تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة، مجلة البحوث التجارية، العدد2، المجلد"25"، جانفي، فيفري، 2003، ص 417.

[3] عبادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 113.

[4] عبادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

✓ عمود الثالث: يحدد الخطر المرتبط بكل عمل .

✓ عمود الرابع: يتضمن تقديم ملخص للخطر حسب ثلاث مستويات، عالي، متوسط، منخفض.

✓ عمود الخامس : ذكر وسائل الرقابة الداخلية التي يجب توافرها لإبطال هذه المخاطر بالاعتماد على الإجراءات و المعايير، و الأدوات الملائمة أو الأفراد المؤهلين.

✓ عمود السادس:الإشارة إلى وجود أو عدم وجود الإجراءات التي تعتبر ذات أهمية، أو أنها موجودة و لا تؤدي عملها و العكس غير موجودة ولكن توجد وسائل أخرى تتحكم في العمل.

❖ التقرير التوجيهي: يحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهنة التدقيق الداخلي و نطاقها، و يعرض الأهداف التي يسعى المدقق الداخلي إلى تحقيقها، كما يعرف مواقع الخطر المحددة مسبقا ضمن خطة التقارب، و التي على ضوئها يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن مقترح المدققين بمجالات تدخلاتهم، من حيث مجال العمل الوظيفي، أي الإدارة و الفروع التي ستخضع للتدقيق، و مجال العمل الجغرافي، أي مكان القيام بالمهمة، و هذا التقرير قابل للتعديل بعد التشاور بين فريق التدقيق و الطرف الأخر الطالب لها.

❖ برنامج التحقق: و يستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بمصلحة المراجعة، موجه للقيام ب: التعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط، متابعة أعمال المراجعين فمن خلاله نتأكد من وجود نقاط القوة و مدى تأثير نقاط الضعف.

ثانيا: مرحلة التنفيذ:بعد أن ينتهي المدقق الداخلي من دراسة و تخطيط مهمة التدقيق المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني للمهمة و التي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات و أدلة الإثبات بما يملكه من تحقيق أهداف هذه المهمة و تتمثل هذه الخطوات في ثلاث مراحل هي:[1]

❖ **الاجتماع الافتتاحي:** يتم عقد اجتماع الافتتاحي في مقر نشاط الذي سيتم تدقيقه بين الفريق المكلف بالمهمة و المسؤولين بالنشاط محل التدقيق، و فيه يتم بناء أول العلاقات بين الطرفين، وكذالك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق و الفحص الذي سيتم.

❖ **برنامج التدقيق(برنامج الفحص)**:يقوم بتقسيم الأعمال بين مختلف الأعضاء وفقا لمؤهلاتهم و خبرتهم و حسب الزمن، يسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن و تحديد المراحل التي تم التوصل إليها من طرف المدقق، و يعتبر مرجعا مهما بالنسبة للمهمات المستقبلية و كما يجب أن لا يتم الخلط بين هذا المخطط و خطة التقارب فالثانية تخطط العمل حتى نهاية مرحلة الدراسة و التخطيط فقط.

❖ **العمل الميداني:** يتم تنفيذ هذه المحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق و اعتماده من المدير التدقيق حيث يقوم فريق التدقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات المقارنات و غيرها بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق، و الكشف عن أي مشاكل أو مخالفات أو انحرافات قد تحدث.

[1] عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص68.

ثالثا: مرحلة إعداد التقارير و متابعة التوصيات: هذه الخطوة تعتبر الأخيرة في انجاز مهمة التدقيق الداخلي و تتمثل في أربعة مراحل:[1]

❖ **التقرير الأولي للتدقيق:** يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز و تحليل المشاكل التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج التدقيق، و التي تشمل على كافة المشاكل و الانحرافات و المخالفات التي تكشف للمدققين أثناء تنفيذهم للمهمة و هذا التقرير يعتبر أ ساس إعداد التقرير النهائي.

❖ **حق الرد من الأشخاص أعمالهم:** يتم عقد اجتماع بين فريق التدقيق الذي قام بتنفيذ مهمة التدقيق و الأشخاص التدقيق أعمالهم، و في هذا الاجتماع يقوم فريق التدقيق بعرض الملاحظات و النتائج التي توصلوا إليها مدعمة بالأدلة المؤيدة لها، من خلال التبريرات و التوضيحات و الانتقادات التي يقدمونها إن كان لديهم،و قد يؤدي ذلك إلى نزاعات بين الطرفين و تظهر هذه النزاعات في حالتين:[2]

✓ **الحالة الأولى:** يقدم المدقق أدلة إثبات قوية و منه ينهي النزاع.

✓ **الحالة الثانية:** عدم القدرة على تقديم هذه الأدلة و منه يتنازل المدقق عن نقطة النزاع.

❖ **التقرير النهائي:** بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد التقرير في صورته النهائية، ويتم إرسال المسؤولين المعنيين و الإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة التدقيق، و التوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات و الاختلالات التي برزت خلال عملية التدقيق، و يجب أن يكون تقريره موضوعي و واضح وبناءا و أن يتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب ، أما من ناحية التقديم الشكلي للتقرير، يجب أن يتضمن العناصر التالية: [3]

✓ صفحة العنوان، و يجب أن يتضمن " العنوان الكامل للمهمة، التاريخ، أسماء فريق التدقيق و محرري التقرير".

✓ الأمر بالمهمة و يوضع في بداية كل تقرير.

✓ الفهرس.

✓ مضمون التقرير.

✓ الملاحق التي ترفق بالتقرير.

❖ **متابعة تنفيذ التوصيات:** بعد اقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها، بناءا على الملاحظات التي سجلها أثناء القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات، و تنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل من التوصيات المقترحة و التي صادقت عليها الإدارة.

ومن خلال ما سبق فإنه يمكننا تلخيص الخطوات الرئيسة لتنفذ التدقيق الداخلي في الشكل الآتي:

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، 2003، ص 521.

[2] عبادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره،ص 118.

[3] عبادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة،مرجع سبق ذكره، ص 119

الجدول (1-2) : المنهجية الرئيسة لتنفيذ التدقيق الداخلي

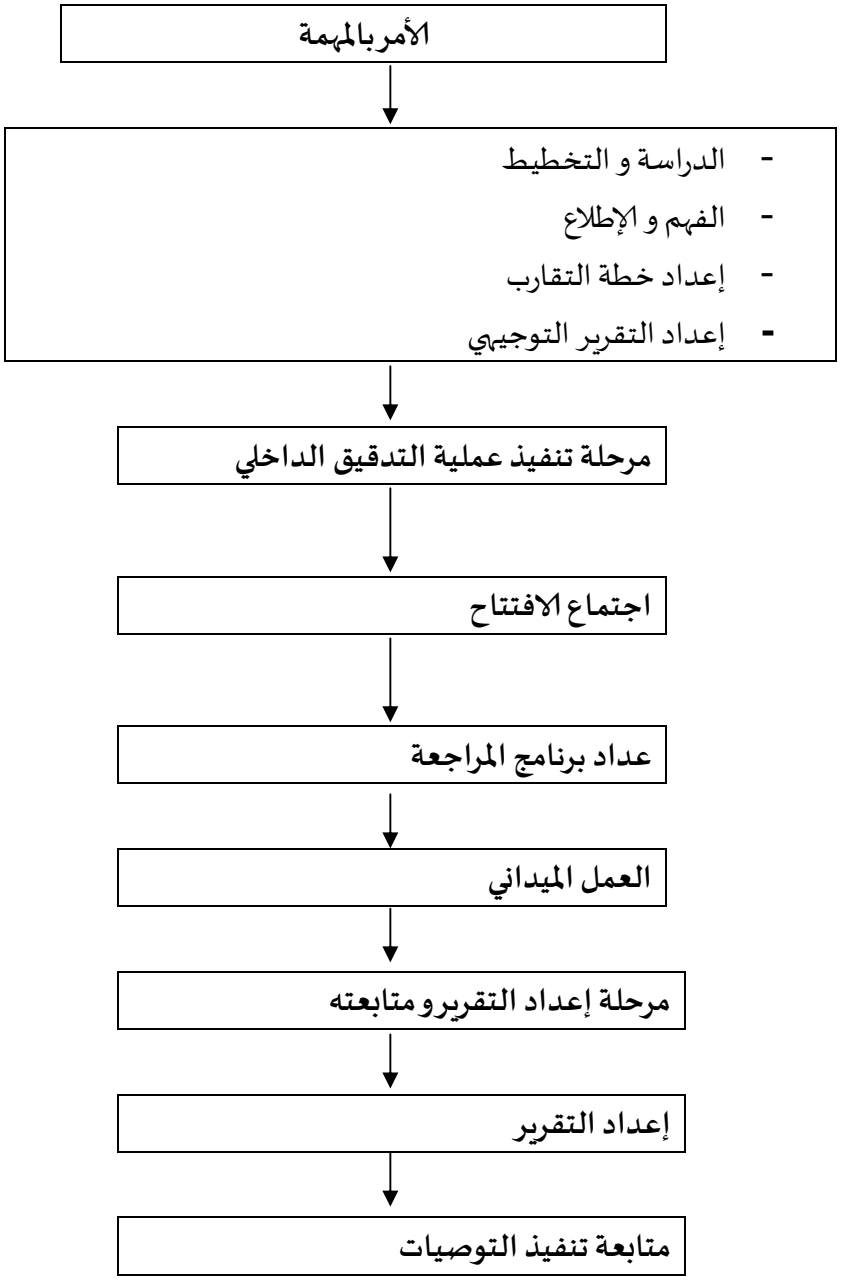

المصدر: عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 71.

المطلب الثاني: وسائل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي

لكي يقوم المدققون بإنجاز مهمة التدقيق الداخلي بما يتضمنه من تخطيط و تنفيذ الأعمال التدقيق و تبرير النتائج و التوصيات الواردة في تقارير التدقيق، فإنه يحتاجون إلى معلومات نوعية و أخرى كمية، يتم جمعها و تحليلها بالاعتماد على مجموعة من الوسائل و التقنيات و التي تشمل فيما يلي:

أولا: المعاينة و الجرد الفعلي: لكي يتأكد المدقق من صحة و حقيقة الرصيد الدفتري للأصل: فإنه يجب عليه معاينة الأصل على الواقع و كذلك الوثائق المثبة لوجوده، و القيام بعمليات العد و القياس و الجرد، و هذه الوسيلة تعتبر أهم و أقوى وسيلة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل.[1]

ثانيا: التدقيق الحسابي: يهدف هذا الإجراء إلى التأكد من سلامة الأرقام و البيانات المحاسبية المسجلة بالمستندات و الدفاتر و الكشوف و القوائم المالية، و ذلك من الناحية الحسابية فقط، و رغم بساطة هذه الوسيطة إلا أنها وسيلة ضرورية تمكن المدقق من مراحل العمل المحاسبي، و يشمل التدقيق الحسابي النواحي الآتية: [2]

- ❖ التحقق من الأرصدة الافتتاحية لجمع الحسابات و مطابقتها مع الأرصدة الواردة في الميزانية عن السنة المالية السابقة.
- ❖ التدقيق و فحص العمليات الحسابية " من الجمع، الطرح، ضرب و القسمة"، إلى غير ذلك ، الواردة في المستندات الدالة على حدوث العمليات المختلفة ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.
- ❖ تدقيق جميع الصفحات دفتر اليومية و ترحيل هذه المجاميع من صفحة لأخرى.
- ❖ تدقيق رصيد جميع الحسابات المدينة منها و الدائنة، و نقل هذه الأرصدة إلى ميزان المراجعة المعدة في نهاية السنة المالية.
- ❖ تدقيق العمليات الحسابية المتعلقة بعناصر المصروفات و الإيرادات الخاصة بإعداد الحسابات و القوائم الختامية، من تسويات مختلفة مثل: العمليات الحسابية المتعلقة باحتساب العناصر الآتية:
  - ✓ اهتلاك الأصول المختلفة الخاصة بالسنة المالية.
  - ✓ احتساب الإيرادات الخاصة بالسنة المالية و تحديد المقدم و المستحق منها
  - ✓ تدقيق نقل الأرقام إلى القوائم و التقارير الختامية.
  - ✓ تدقيق النتائج النهائية لنشاط المؤسسة من صافي أرباح أو الخسائر، وما تم بشأنها

ثالثا: التدقيق المستندي: إن المستندات وهي أوراق التي تعتبر مرجعا سليما يعتمد علية المدقق في تأكيد من الحدوث الفعلي لواقعة معينة، و من صحة المتعلقة بها، و يعتبر التدقيق المستندي من أهم الوسائل المستخدمة للحصول على الإثبات في التدقيق و يتوقف نجاح عملية التدقيق على دقة أدلة التدقيق المستندي، حيث أنها تساعد المدقق على الربط بين الأحداث و التصرفات المالية التي تمت بالمؤسسة.

---

[1] شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة الدكتورة، علوم الاقتصادية، جامعة طيف، الجزائر، 2013، ص37.

[2] محمد السيد سرايا، أصول المراجعة و التدقيق الشامل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

و في هذا المجال لابد من المدقق أن يتحقق من الشروط الواجب توافرها في المستندات، حيث يتمكن اعتبارها دليل إثبات و قرينة من القرائن التدقيق، و هذه الشروط تتمثل في:[1]

- التأكد من شروط القانونية للمستند، و بصفة خاصة المستندات التي تأخذ شكل عقود.
- التأكد من توضيح أسماء الأطراف ذات العلاقة بالمستند.
- التأكد من توضيح البيانات الرقمية في المستند و من أهمه: تاريخ تحديد المستند، تاريخ القيد في الدفاتر، رقم تسلسل المستندات، المبلغ النقدي المحرر به المستند حيث يجب أن يجب التأكد من تحريره رقميا و حرفيا.
- التأكد من طبيعة العملية التي يعبر عنها المستند، و أنها تدخل في نطاق نشاط المؤسسة.
- التوقعات المختلفة الخاصة بالمستند.
- التأكد من استيفاء للدمغات و الطوابع
- التحقق منم التوجيه المحاسبي السليم للعملية التي يتضمنها المستند.

رابعا: نظام المصادقات : إن المصادقات هي عبارة بيان أو إقرار مكتوب من الغير، المرسل إلى المدقق بغرض التأكد من صحة رصيد البيانات معينة، و هذه الوسيلة تصنف ضمن أقوى أدلة إثبات كونها معدة من طرف ثالث خارج المؤسسة، و تسلم مباشرة إلى المدقق، و تساعد المصادقة التي يحصل عليها المدقق في التحقق من وجود الفعلي و من الملكية و التقييم لبعض الأصول غير الموجودة بحيازة المؤسسة، مثل الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء، أوراق القبض، الأوراق المالية المودعة لدى البنوك، و المخزون المملوك للمؤسسة.

خامسا: يحتاج المدقق أثناء عمله إلى بعض الإيضاحات من داخل المؤسسة عن بعض النظم و العمليات أو الإجراءات التي تحتاج إلى تفسير خاص، و للوصول إلى فهم لتلك النقاط، يوجه المدقق بعض الأسئلة أو الاستفسارات إلى المختصين داخل المؤسسة، و هذه الاستفسارات التحريرية، و على المدقق أن يحرص في البحث عن مدى صحة الإجابات التي تلقاها قبل أن يقتنع بها .

سادسا: نظام المقارنات و الربط بين المعلومات: تشمل هذه الوسيلة إجراء مقارنات بين معلومات الفترة الحالية و الفترات السابقة، و دراسة العلاقات وبين المعلومات المالية و غير المالية، و دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات و مقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة في نفس الصناعة، و هذه الوسيلة تحقق للمدقق ا لأهداف التالية: [2]

- ملاحظة أي تغيرات جوهرية حدثت، و دراسة و تحليل أسبابها.

---

[1] شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] عبير سعيد، ألطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، صنعاء، اليمن، مركز الأمن للنشر و التوزيع، 2007، ص 242.

- ❖ استخراج بعض النسب الخاصة ببعض العناصر القوائم المالية لتحديد أي اتجاهات غير عادية و معرفة أسبابها و من هذه النسب نسبة إجمالي الربح إلى المبيعات، نسبة صافي الربح إلى المبيعات، نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية.

سابعا: التدقيق الإنتقادي: يقوم المدقق الداخلي من خلال هذه الوسيلة بدراسة انتقاديه فاحصة و تحليل متمعن لبعض العمليات أو بعض الدفاتر والسجلات أو أحد الحسابات أو القوائم المالية،بهدف تحقيق مايلي:[1]

- ❖ اكتشاف أي نتائج أو وقائع غير عدية.
- ❖ اكتشاف أي أمور أو ملاحظات لم تظهر أثناء التدقيق المستندي .
- ❖ اكتشاف أي أخطاء قد توجد في بعض العينات التي يختارها المدقق أثناء تدقيقه.

و يتوقف نجاح التدقيق الإنتقادي على خبرة المدقق و كفاءته، فكلما زادت كفاءته و خبرته كلما كانت هذه الوسيلة ذات فائدة أكبر من تعزيز أدلة الإثبات، كما أنها تفيد في توفير الوقت و جهد المدقق لمواجهة الأمور غير العادية التي تستدعي انتباهه.

ثامنا: فحص و تقييم الرقابة الداخلية: إن هذا الإجراء يعتبر هاما و ضروريا لعمل المدقق، و يجب عليه القيام به فمن خلاله يتمكن المدقق من تحديد نطاق عملية التدقيق، و تقرير مدى الاعتماد على ذلك النظام و تحديد حجم العينة و الاختبارات التي يجب عليه أن يقوم بإجرائها، لذلك فإنه يجب على المدقق الداخلي فحص أنظمة المعلومات صحيحة و دقيقة، و أن الإجراءات الرقابة كافية و فعالة، كما يجب على المدقق الداخلي تدقيق الأنظمة الموضوعة، و مدى ملائمتها مع السياسات و الخطط بالمؤسسة، لتحديد مدى كفاية و فعالية هذه الأنظمة.[2]

تاسعا: نظام الشهادات" الإقرارات": هي شهادات يحصل عليها المدقق من داخل المؤسسة، هذه الشهادات لا ينتج عنها أدلة أو قرائن الإثبات، و إنما تمكن المدقق من التأكد من سلامة الإجراءات التي يقوم بها، و كذلك تغطية موقفه خارج نطاق الإجراءات، من أمثلة هذه الشهادات مايلي:[3]

- ❖ شهادات بالأصول الثابتة المضافة خلال السنة.
- ❖ شهادات بصول و الالتزامات المؤسسة و المدينون.
- ❖ بيان بأرصدة العملاء المدينون .
- ❖ بيان بالمخصصات المختلفة.
- ❖ بيان بالمصروفات الإنشائية غير العادية و أسباب حدوثها.

---

[1] محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة التدقيق الشامل، مرجع سبق ذكره، ص68

[2] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة التدقيق الشامل،مرجع سبق ذكره، ص69.

[3] رياض المسلم، التدقيق الداخلي أهميته، أهدافه و معاييره، مجلة العربي للمحاسبين القانونيين، العدد111، الربع الثالث 1999، ص 37.

المطلب الثالث: فروض و خدمات التدقيق الداخلي

يتعين على المدقق الداخلي عند قيامه بعملية التدقيق الداخلي في المؤسسة يلتزم بفروض و قواعد يستند عليها، و تقدم هذه الفروض و الخدمات، و سيتم التعرف على فروض التي يستند عليها المدقق و خدمات التدقيق الداخلي:

الفرع الأول: فروض التدقيق الداخلي: يمكن التعرف على الفروض بأنها متطلبات أو المعتقدات تستند عليها المقترحات و القواعد والأفكار و يمكن تلخيص أهم الفروض التي تستند عليها عملية الدقيق الداخلي فيمايلي:[1]

1. **فرض استقلال المدقق:** قيام المدقق الداخلي بحيادية و استقلال و إبداء الرأي دون تحيز و يعني ذلك عدم وجود تعارض بين عمل المدقق و القائمين بتجهيز المعلومات.
2. **فرض إمكانية فحص المعلومات المالية و القوائم المالية: حتى يتمكن المدقق من فحص القوائم :** حتى يتمكن المدقق من فحص القوائم المالية فإنه يجب أن يتوافر في هذه القوائم مجموعة من المعايير مثل:

❖ **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعدة و المقدمة للمدقق ملائمة لمستخدميها و تفي احتياجاتهم و مرتبطة بالفترة المالية الخاصة بها .

❖ **البعد عن التحيز:** أن يتم إعداد المعلومات و البيانات المالية دون التحيز لأي طرف بمعنى عكس الحقائق الموجودة.

❖ **القياس الكمي:** أن تكون المعلومات المالية قابلة للقياس الكمي و التعبير عنها رقميا حتى تكون مفيدة للأطراف ذوي العلاقة.

3. **فرض وجود نظام رقابي سليم:** يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس و المفاهيم و الذي يؤدي إلى الابتعاد عن احتمال حدوث خطأ، مما يجعل مدقق الحسابات يقوم بعمله استنادا إلى وجود نظام الرقابة السليم.
4. **فرض ثبات الحقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغيير في الظروف:** أي ثباتا لإدارة في مبادئها و أنها رشيدة في تصرفاتها أما اتضح للمدقق أن الإدارة تميل إلى التلاعبات أو إضعاف نظام الرقابة فإنه من المفترض أن يكون حريص في الفترات المستقبلية.
5. **فرض الصدق في محتويات التقرير:** حيث يتطلب من المدقق أن يتحقق من:

✓ تطبيق المؤسسة محل التدقيق للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما و بثبات.

✓ أن المعلومات الموجودة في التقارير المالية هي معلومات ملائمة.

[1] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق التأكيد وفق للمعايير الدولية للتدقيق، مرجع سبق ذكره، ص50_51.

الفرع الثاني: خدمات التدقيق

يقوم التدقيق بحكم كونه وظيفة داخلية من وظائف الرئيسية في المؤسسة و التابع للإدارة العليا فيها بتقديم العديد من الخدمات داخل المؤسسة من أهمها ما يلي:[1]

1. **الخدمات الوقائية:** و هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها التدقيق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأول و للممتلكات من السرقة، الاختلاس أو الإسراف و حماية السياسات المختلف في الشركة الإداري الإنتاجية، المالية و غيرها دون مبرر.
2. **الخدمات التقييمية:** تتمثل في الأساليب و الإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس و تقييم مدى فاعلية نظم و إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة، و قد يستخدم بالمدقق الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي بالتعاون مع لما في ذلك من تيسير لمهمة كل منهما.
3. **الخدمات الإنشائية:** و هي التي تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعية داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية، مالية، اقتصادية، فنية.
4. **الخدمات العلاجية:** تتمثل في الإجراءات و الأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفها أو التوصيات التي تضمنها التقرير مراجعته الخاصة بإصلاح أي أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة .

و مما لا شك فيه أن مختلف هذه الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي أو يساهم فيها تتم بسبب:

- ✓ و جود المدقق الداخلي كل الوقت في المؤسسة و معايشته و معاصرته يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته و إجراءاته و مشاكله المترتبة عن نشاطه.
- ✓ إن التدقيق الداخلي يتم بصورة منظمة على مدار العام بحيث يقوم المدقق بمراجعة شاملة لكافة عمليات المؤسسة بصورة مستقلة و منظمة مما يحقق الرقابة في خدمة الإدارة و أن تعمل عل قياس و تقييم فاعلية الرقابة الداخلية.

المطلب الرابع: صلاحيات و مسؤوليات التدقيق الداخلي

إن أهم العناصر التي تدعم نجاح وظيفة التدقيق الداخلي هو مكان دائرة أو قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة و مقر الدعم الذي تلقاه من مجلس الإدارة من خلال اقتناع هذه الإدارة بأهمية الخدمات التي تؤديها

[1] محمد السيد سرايا، المراجعة و التدقيق، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية، ، 2002، ص 143_144.

عن طريق تدخلها في تحديد نطاق عملها و رسم سياستها المبدئية، فالإدارة العليا تستطيع الرفع من كفاءة التدقيق الداخلي و الزيادة من فعاليتها من المجالات التالية: [1]

الفرع الأول: وضع السياسات الخاصة بالتدقيق الداخلي

فمجلس الإدارة في الأغلب هو الذي يحدد الاتجاه العام لدائرة أو قسم التدقيق، و كذلك يرسم لها حدود و مسؤوليات و يصادق على خططها و برامجها، و هذا يعني أنه كلما كان مجلس الإدارة مرنا مع هذه و يدرك احتياجاتها و يترك لها حرية العمل، زاد ذلك من كفاءة و فعالية الخدمات التي تؤديها.

الفرع الثاني: متابعة الإجراءات التصحيحية التي تتضمنها التوصيات التدقيق الداخلي

إذ أن متابعة أهم العناصر المهمة في عملية أي تدقيق، فكون أن إدارة التدقيق الداخلي ليست إدارة تنفيذية، و إنما توصي للإدارة بضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية للانحرافات، لذلك فإن الجهات التنفيذية تقوم بإجراءات التصحيح، إذ تسلمت الأوامر من الإدارة العليا خاصة إذا كانت الإدارة العليا نتابع نتائج ذلك التصحيح بنفسها .

الفرع الثالث: منح التأييد البرامج التدقيق الداخلي و دعمها بشكل معلن

فعندما يتضح للعاملين في المؤسسة بأن الإدارة العليا تؤيد برامج التدقيق الداخلي و تصادق عليها، فإن معوقات التي قد يضعها هؤلاء العاملون أمام عمليات التدقيق نقل إلى الحد، مما يعني رفع مستوى خدمات هذه الوظيفة.

و من أجا الوصول إلى نظام التدقيق الداخلي الفعال يجب أن يشمل الخطوط العريضة لصلاحيات و مسؤوليات المدقق الداخلي على الحد الأدنى للأمور الآتية: [2]

أولا: إعطاء الحق للمدقق الداخلي للحصول على أية معلومات يراها ضروري للتدقيق و الإطلاع على السجلات المالية و المستندات و سجلات الموجودة والموظفين خارج و داخل المنظمة لعلاقة مثل هذه الأمور بعملية التدقيق.

ثانيا: تحديد الصلاحيات التي تخول المدقق الداخلي بتأدية عمليات الرقابة و التدقيق المالي على العمليات المختلفة على مدى تماشيها مع القوانين و الأنظمة و التعليمات و غيها من أنواع التدقيق المتعلقة بالعمليات التشغيلية و الأداء علي سبيل المثال.

ثالثا: تحديد أي قيود أو محددات يجب على المدقق الداخلي ملاحظتها عند قيامه بمهمة التدقيق، فعلى سبيل المثال يجب ألا لا يعطي المدقق الداخلي مسؤوليات تشغيلية أو أية صلاحيات تتعلق بالأنشطة التي يقوم بها و

---

[1] العمدات أحمد الصالح، المراجعة الداخلية، الإسكندرية ،دار البشير للنشر، 2000، ص 90.

[2] محمد عبد الله حامد العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية، مذكرة الماجستير، قسم الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2002،ص 38.

تدقيقها، كما لا يجب ألا يعطي أية مهمات لا تقع ضم حدوده و خبراته و كفاءته و مؤهلاته، أو أن يقوم بوضع أنظمة و إجراءات سوف يقوم هو نفسه في نهاية الأمر بمراجعتها و تدقيقها عند قيام بمهمته.

رابعا: تحديد مبادئ و قواعد التدقيق المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما، و الالتزام بها من قبل المدققين الداخليين،

و قد بينت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين "IIA" في الولايات المتحدة الأمريكية و يبين هذا النظام:

- ❖ وضع نشاط التدقيق الداخلي داخل المؤسسة.
- ❖ إجازة الوصول إلى السجلات الموظفين و الممتلكات المتعلقة بعملية التدقيق.
- ❖ تحديد نطاق أنشطة التدقيق .

و يتم تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات مختلفة قانونية و ثقافية متنوعة داخل المؤسسات التي تختلف و تتنوع من حيث الهدف و الحجم و الهيكل التنظيمي، فد تؤثر هذه الاختلافات على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في كل بيئة، و مع ذلك يعتبر تنظيم دائرة التدقيق الداخلي ضمن إطار موحد، و هيكل تنظيمي واضح من حيث الارتباط التنظيمي بالمستوى الإداري في المنظمة الذي يسمح لهذه الوظيفة بتنفيذ مسؤولياتها على قدر كبير من الاستقلالية للاستفادة من الخدمات لبتي تقدمها المؤسسة.

إن موقع وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة هو أحد الطرق التي تبين تأكيد الإدارة العليا للمؤسسة دعمها الصريح لهذه الوظيفة، و بالتالي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عاملين مهمين عند تحديد موقع التدقيق الداخلي في التنظيم هما:[1]

- ✓ ضمان تحقيق الاستقلالية لهذه الوظيفة و تعزيزها من خلال ربطها بالمستويات العليا للمؤسسة.
- ✓ ألا يكون لهذه الوظيفة أية مهمات تشغيلية أو تنفيذية موكلة لها.

[1] زين يونس، تفعيل المراجعة عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المركز الجامعي، الوادي2010، ص40.

خاتمة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل يمكن القوا أن التدقيق الداخلي عرف تطورا كبيرا لما هو عليه إلى حد الآن، حيث لم يعد مفهومه مقتصرا على فحص السجلات و الدفاتر المحاسبية فقط بل أبعد من ذلك لغاية حماية أصول المؤسسة و تقديم الدعم حول نجاح التي تحققه.

و لتحقيق النجاح لابد على المدقق تأدية مهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للتدقيق الداخلي، و نص احترامه لتلك المعايير يسهل عليه القيام بمهمته على أحسن وجه و أعلى مستوى.

و عليه نستنتج أن وظيفة التدقيق الداخلي الهدف منها حماية ممتلكات و أصول المؤسسة و المحافظة عليها، و كذا محاربة كافة أساليب الفساد و الاختلالات و الانحرافات السالبة، و بالتالي الحفاظ على الوضع المرغوب فيه للمؤسسة و الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني :

مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

مقدمة الفصل:

يعتبر موضوع الأداء أحد المواضيع التي تشغل بال المسيرين و الباحثين على حد السواء، نظرا لأهميته إما على المستوى الكلي أو الجزيء باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط و هو كل ما يمثل دافع أساسي لاستمرارية ووجود المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها، و التي تهدف كغيرها من المؤسسات إلى تحقيق نتائج مرضي حتى يتسنى لها البقاء في عالم تسوده المنافسة الشرسة و العولمة المالية.

و عليه تعمل وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة كوسيلة للوقوف على ضعف وقوة الأنظمة و العمليات و الإجراءات التي تتبعها المؤسسة بغرض تحقيق أهدافها و بالتالي تحسين أدائها المالي.

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بدراسة الأداء المالي من جوانبه و كيفية مساهمة التدقيق الداخلي في تحسينه و ذلك من خلال المبحثين الرئيسين:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي الذي يتضمن مفهوم الأداء المالي كمطلب أول، و أهمية و أهداف الأداء المالي في المطلب الثاني و مطلب الثالث متضمن معايير و العوامل المؤثرة في الأداء المالي و أخيرا المؤشرات المالية لأداء المالي .

المبحث الثاني: بعنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي و ينقسم إلى أربعة مطالب، الأول هو تقييم الأداء المالي للمؤسس الاقتصادية و المطلب الثاني دور التدقيق الداخلي في تحسين أهداف ، و مطلب الثالث دور تقرير مدقق الداخلي في تحسين الأداء و أخيرا دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المالي.

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف الأنواع فلا يمكن لها من استغلال إلا عن طريق إدارة رشيدة، متطورة و جيدة و لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج و ما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها المالي و ذلك من أجل تحديد خططها المستقبلية.

كما يعمل تقييم الأداء المالي في المؤسسة على إيجاد الثغرات و معالجتها، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة و تطورها، حيث يقوم الأداء المالي على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي لهذه الأخيرة.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء و الأداء المالي انطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي له مرورا بخصائصه و العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول :مفهوم الأداء المالي

أولا : مفهوم الأداء

يعرف الأداء على أنه: هو النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما، لذلك فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية، البشرية ،التكنولوجية و المعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة كفؤة و فاعلة و تحقيق توقعات و تطلعات أصحاب المصالح من المستثمرين، العملاء الموظفين، الموردين، الحكومة و المجتمع ككل".[1]

ثانيا:مفهوم الأداء المالي و خصائصه

❖ **مفهوم الأداء المالي**

أما الأداء المالي فيعرف على أنه : " يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق للأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و هو الدافع الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم".[2]

يوضح هذا التعريف أن الأداء المالي ستخدم مؤشرات مالية معينة تقيس مدى التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، كما أنه عامل أساسي في توفير الموارد المالية و أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

كما يعرفهMiller and Doss على انه: التعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستعمال مقاييس مالية معينة و أنه الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة".[3]

يظهر هذا التعريف أن الأداء المالي هو مرآة عاكسة لأعمال المؤسسة من خلال مقاييس مالية.

و يعرف الأداء المالي أيضا أنه: "مدى قدرة المؤسسة على استغلال الأمثل لمواردها و مصادرها، أمام الاستخدامات ذات الأجل الطويل و الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة".[1]

---

[1] وصفي عبد الكريم الكساسية،تحقيق فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، عمان، اليازوري للنشر و التوزيع، 2011،ص27.

[2] وصفي عبد الكريم الكساسية، تحقيق فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد الأسهم، ، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع ص45.

يوضح هذا التعريف أن تسيير الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تسيير ممتلكاتها تسييرا جيدا على المدى القصير و الطويل .

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي يمثل مرآة عاكسة لأداء المؤسسات و انجازاتها، حيث يوضح و يحدد مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها و إمكانياتها بالشكل الأمثل و الذي يوصلها إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

❖ **خصائص الأداء المالي**

و عليه فإن الأداء المالي يتسم بمجموعة من الخصائص:[2]

- ✓ الأداء المالي أداه تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفل من سابقه.
- ✓ الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات و المشاكل التي تواجه المؤسسة و تحديد مواطن القوة و الضعف .
- ✓ الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة.
- ✓ الأداء المالي وسيلة وأداة فعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء لمالي في المؤسسة الاقتصادية

أولا : أهمية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية:[3]

تتبع الأداء المالي بشكل عام في كونه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في مؤسسة، لتحديد جوانب القوة و الضعف في هذه الأخيرة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، كما تظهر أهمية الأداء المالي أيضا و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليته وتوجيه الأداء و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب، من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات و استثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات و المساهمة في[4] اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء و المنافسة .

و بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- ❖ تقييم الربحية.
- ❖ تقييم سيولة المؤسسة.
- ❖ تقييم تطور نشاط المؤسسة.

---

[1] إبراهيم عبد موسى السعيري، زيد عائد مردان، القيمة المعادلة و تأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 25، السنة الثامنة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، ص 235.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، الأردن ،دار حامد ، 2010، ص45.

[3] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة"2000_2002"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001_2002، ص35.

- ❖ تقييم مديونية المؤسسة.
- ❖ تقييم تطور و توزيعات المؤسسات.
- ❖ تقييم تطور حجم المؤسسة.

ثانيا: أهداف الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية:

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة إلى تحقيقها و هي عديدة ومنها: السيولة و اليسر المالي، التوازن المالي، المردودية و إنشاء قيمة التوازن.

1. السيولة و اليسر المالي:

تقيس السيولة قدرة المؤسسة الاقتصادية على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل و بسرعة الأصول المتداولة، المخزونات و القيمة قابلة التحقيق إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم مقدرتها على الوفاء أو مواجهة التزاماتها و تأدية بعض المدفوعات و ذلك ما يضر بالمؤسسة في حد ذاتها و بأصحاب الحقوق و بعملاء المؤسسة أيضا.

أما اليسر المالي فهو على الخلاف السيولة و يتمثل في مقدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض المتوسط و طويل الأجل الذي يقوم به المؤسسة.[1]

2. التوازن المالي :

و هو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، و يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، و عبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال و مصادرها.

و منه فإن رأس المال الثابت و المتمثل في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة_ رأس المال مضافا إليه الديون الطويلة الأجل و المتوسطة_، و هذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، و تحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و مما سبق يظهر التوازن المالي يساهم في توفير السيولة و اليسر المالي للمؤسسة، و تمكن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في:

- ❖ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ❖ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير.
- ❖ تخفيض الخطر الذي تواجهه المؤسسة.

3. الربحية و المردودية:

تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة و توجه الموارد لتحقيقها بمثابة هدف كلي مؤسسة، و المردودية بهدف عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي و هذا يعكس المردودية الاقتصادية و رأس المال الخاص و هو ما يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية.

[1] عادل عشي،الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

أما الربحية فهي نتاج عدد كبير من السياسات و القرارات تقيس مدى كفاءة و فاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح.[1]

4. إنشاء القيمة:

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا،و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين للحصول عليها في استثمارات أخرى ذات المستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المستثمرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

مما سبق يتبن أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو الملاك المؤسسة و يجعل أهميتهم تحتل الصدارة.[2]

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحليين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، و توضح مايلي معايير المقارنة التي أشار إليها عدد من الكتاب.

أولا :معايير الأداء المالي [3]

1. المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية و التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة، و مقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا مقارنة نسبة العائد الاستثمار أو نسبة السيولة لنفس للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة و ملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ .

2. المعايير القطاعية (الصناعية):

و تشير إلى معدل أداء مجموعة المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية لمؤسسات مساوية لها في الحجم و طبيعة تقديم الخدمة، و يستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته التي تنتمي له هذه المؤسسات لكي يعاد عليها عدم الدقة بسبب التفاوت و حجم و طبيعة هذه الأنشطة.

و هذه المعايير تعتمد على مؤشرات يتفق عليها من قبل المؤسسات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، أي وضع مؤشرات و معايير أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المالي للمؤسسة.

---

[1] منير عوادي، دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال"2010_2013"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص الأسواق المالية و البورصات، بسكرة، 2015، ص73.

[2] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مرجع سبق ذكره،37.

[3] سعودي مبروك رياض، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيا شهادة الماستر، منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012،ص 39.

3. المعايير المطلقة

و هي أقل و أضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، و تشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات و تقاس بها التقلبات الواقعية، و على الرغم من اتفاق الكثير من الماليين التي لا تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول .

4. المعايير المستهدفة

هي المعايير التي تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات و الإستراتجية و الموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أ ي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية، و يستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسة بعد دلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

ثانيا:العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل و صعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل و تحليلها و اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، هذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم العناصر و العوامل المؤثرة على الأداء المالي داخلها.

1. العوامل الداخلية الإدارية و الفنية المؤثرة على الأداء المالي

و تتلخص بالآتي:[1]

❖ **الهيكل التنظيمي**

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات و أعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية و هي الوظائف الإدارية في المؤسسات فنجد التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات و التمايز الأفقي فهو عدد من المهام التي نتجت عن تقسيم العمل و الانتشار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين .

و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها، و من ثم تخصيص الموارد بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرار بأكثر فاعلية .

❖ **المناخ التنظيمي**

هو وضوح التنظيم و طيفية اتخاذ القرار و أسلوب الإدارة و تنمية العنصر البشري و يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة و أهدافها و عملياتها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و أما اتخاذ القرار فهو أخذ بطريقة عقلانية و تقييمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذه، و أسلوب الإدارة في تشجيع العملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه يعبر عن مدى تحقيق العاملين مستويات العليا من الأداء.

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد الأسهم،مرجع سبق ذكره، ص48.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفائتة من الناحيتين الإدارية والمالية، و إعطاء المعلومات لمتخذي القرار لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

❖ **التكنولوجيا**

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات و يندرج تحت التكنولوجيا تلبية طلبات المستهلك وفقا للمواصفات التي يرغبها، بالإضافة إلى الإنتاج المستمر و بدفعات كبيرة أيضا.

و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها و ذلك راجع لكون التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لا بد لهذه الأخيرة التكيف معها و استعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف ملائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة و التنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

❖ **الحجم**

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا لأنه قد يشكل عائقا لأدائها حيث أنه بزيادة الحجم تصبح عملية إدارة المؤسسة أكثر تعقيدا و منه يصبح أدائها أقل فعالية، و إيجابيا بحيث كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بها.

2. **العوامل الخارجية:** تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي فيمايلي:[1]

أولا : السوق: توجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها الأسواق السلع الاقتصادية،حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق و السلوك الذي تتبع المؤسسة من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح و يؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض و الطلب فأن تميز السوق بالانتعاش و كثرة الطلب فأن ذلك سيؤثر ايجابيا على الأداء المالي أما في الحالة العكسية فسنلاحظ في الأداء المالي .

ثانيا:المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة التداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات و لا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها التالي يتدهور بالتالي الأداء المالي يسوء.

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية : إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو العكس فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما يؤثر بايجابية على الأداء المالي.

[1] ناظم حسن عبد السيد،محاسبة الجودة- مدخل التحليلي، عمان،دار الثقافة، 2010،ص 136.

المطلب الرابع : تقييم و قياس الأداء المالي

يعد قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ذو الأهمية البالغة في النشاط الاقتصادي حيث أصبح الشغل الشاغل للمسيرين هو البحث في سبل قياس دقيقة و التي تعطي قيما ذات مصداقية للقيمة الحقيقية للمؤسسة، و عليه سيتم تسليط الضوء على المؤشرات التقليدية و الحديثة لقياس الأداء المالي .

أولا : المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي: تقع على عاتق المؤسسات المسؤولة حماية أموال و تحقيق أهداف ذوي المصالح من المساهمين و دائنين وعاملين و غيرهم، مما يستدعي قيام تلك المؤسسات باستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالي التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها.

تعددت مؤشرات و أساليب قياس الأداء المالي التقليدية و نوجزها فيما يلي:

1. **قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية:** يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التحليل المالي أكثر شيوعا في عالم الأعمال و عليه يجب التعرف أولا التحليل المالي و أنواعه و النسب المالية .

❖ **مفهوم التحليل المالي:** التحليل بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات و التقارير و الكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل.[1]

❖ **أنواع التحليل المالي:** هناك نوعان من التحليل المالي و هما:[2]

✓ **التحليل العمودي الرأسي:** ينطوي هذا النوعين التحليل على دراسة العلاقة بين مختلف بنود الميزانية المالية في خطة ما، أي هو عبارة عن تحليل ساكن لا يؤخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، إلا أنه يعتبر غير كاف لوحده لابد و أن يتبع التحليل الأفقي.

✓ **التحليل الأفقي:** يتضمن التحليل الأفق دراسة كل بند من بنود الميزانية لعدة سنوات المراد تحليلها أفقيا، بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس و ذلك لمعرفة مدى النمو والثبات و التراجع في ذلك العنصر غبر الزمن، و يعاد هذا النوع على :

➢ اكتشاف سلوك بنود الميزانية .

➢ تقييم انجازات و نشاط مؤسسة في ضوء هذا السلوك.

❖ **التحليل بالنسب المالية:**

✓ **مفهوم النسب المالية:** أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة بين بندين من بنود القوائم المالية.[3]

✓ **أنواع النسب المالية:** لقد صنفت النسب وفقا لنشاط أو المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة و قد قسمت إلى ثلاث مجموعات رئيسة منها:[4]

---

[1] علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحالي، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، عمان، 2015 مركز الكتاب الأكاديمي للنشر،، ص49.

[2] محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني و الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، الأردن،2006 دار وائل لنشر، ص35.

[3] محمد الصريفي، التحليل المالي وجهة نظر إدارية، ، طبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع ،2014، ص231.

[4] نعيم داوود، التحليل المالي نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار المستقبل للنشر و التوزيع، 2012، ص46.

أ-نسبة الهيكلة، ب- نسبة المردودية، ج- نسبة السيولة.

- **نسبة الهيكلة:** هي مجموعة النسب التي تقيد المحلل المالي في تشخيص الموازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط و الطويل، و يتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، و كذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.

1- **نسبة التمويل الدائم:** و هي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة استخدام الأموال الدائمة و يدل على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة و تقاس بالعلاقة التالية:[1]

نسبة التمويل الدائم =الأموال الدائمة/ أصول الثابتة

فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى أخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر و هذا يدل على حالة توازن.

و إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل أقل من الصفر و هذا يدل على حالة عدم التوازن، لأن الأموال الدائمة التي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، و بالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها و هي وضعية ليست سليمة.

و إذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر و هذا يدل على أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، و بالتالي لم يبق هامش و الذي يمثل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الاستغلال.

2- نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول للمؤسسة بمواردها الخاصة،و تعطى نسبة التمويل الأتي بالعلاقة التالية:[2]

نسبة التمويل الذاتي = أموال الخاصة / أصول الثابتة

نسبة التمويل الذاتي تبن مدى إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

إذ كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس المال عامل الخاص مساوي لصفر و يبقي ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد.

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة، و هذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة فوائد.

ب_ نسبة المديونية: و هي النسب تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا و مدى قدرتها على تسديد ديونها.

1_نسبة الاستقلالية المالية: لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة مجموعة من الخصوم:[3]

---

[1] خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس و مسائل محلولة، الجزائر ،دار هومة للطباعة ، 2010، ص83.

[2] خميستي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس و مسائل محلولة، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3] زينة قمري، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة الميناائية بسكيكدة و دورها اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سكيكدة،2009،ص09.

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

يجب ألا تنخفض هذه النسبة عن 0.5، أ ي يجب لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50 بالمائة من مجموع الخصوم، و إلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من 50بالمائة من الديون.

2_ **نسبة قابلية التسديد:** تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول و تعطى بالعلاقة التالية:[1]

نسبة قابلية التسديد= مجموع الديون / مجموع ا لخصوم

إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير و بالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50بالمائة من مجموع أصولها و بالتالي فإن أكثر من 50بالمائة من مجوع أصول المؤسسة ممولة بالديون.

ج_ **نسبة السيولة:** تستعمل هذه النسبة للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، و بالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها لمالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تقييم مركز رأس المال العامل و التعرف على درجة تداول عناصره.

2. قياس الأداء المالي باستخدام المردودية:

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على استخدام الأمثل للموارد المتاحة بفعالية و كفاءة للحصول على العائد، و هي تنقسم عادة إلى ثلاثة أنواع :[2]

- **المردودية التجارية:** و هي المردودية من وجهة نظر النشاط الاستغلالي الذي تمارسه المؤسسة و هي توضح مقدار الأرباح التي تحقق مقابل كل وحدة من واحد من صافي المبيعات، هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، و تحسب كمايلي:[3]

المردودية التجارية =نتيجة الدورة الصافية × 100 / الأصول الثابتة

تبن النتيجة الربح المحقق من كل دينار من المبيعات الصافية وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد البيع الواجب للوحدة.

- **المردودية الاقتصادية:** و هي مردودية تقيس العالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة و تقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، و تسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تحقق قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية التوزيع، و تحسب كما يلي :[1]

---

[1] زينة قمري، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة و دورها في اتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره،ص9.

[2] بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص86.

[3] شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2008،ص111.

المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية /100 × مجموع الأصول

❖ **المردودية المالية:** في إطار اقتصاد السوق، على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح المساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعريض المخاطر المحتملة التي يمكن يتعرضوا لها نتيجة مساهماتهم في رأس مال المؤسسة، و تحسب كما لي يأتي:[2]

معدل المردودية المالية =نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

و تبن النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، و كلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما أفضل لمؤسسة، و تعتبر هذه الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

3. **قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية:** هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة و نذكر منها:

❖ **رأس مال العامل :** و هو من أهم المؤشرات التوازن المالي، يعرف لأنه الفرق بين الأموال الدائمة و بين الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المداولة .[3]

و يمكن حسابه بطريقتين هما:[4]

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

✓ **أنواع رأس المال العامل:** يمكن تقسيم رأس مال العامل إلى أربعة أنواع:[5]

❖ **رأس المال العامل الإجمالي** : هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

رأس المال العامل= مجموع الأصول

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

❖ **رأس المال العامل الصافي** : هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة، و هو رأس المال العام الذي رأيناه سابقا.

---

[1] مبارك لسلوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص46.

[2] مبارك لسوس التسيير المالي،مرجع سابق، ص 112.

[3] بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات،مرجع سبق ذكره، ص91.

[4] شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص69.

❖ **رأس المال العام الخاص**: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

أو

رأس المال العام الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

رأس المال العامل الأجنبي : هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي- رأس المال العامل الخاص

أو

رأس المال الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

عند حساب رأس المال العامل نصادف ثلاث حالات تتمثل في:[1]

✓ **إذا كان رأس المال العامل الموجب**: هذا مؤشر لوضع مالي من حيث التوازن المالي، و تعد حالة العادية لرأس المال العامل و الذي يجب تحقيقه، إلا أن ارتفاع قيمته قد يؤثر بالسلب لأن الاعتماد على الأموال ذات التكلفة المرتفعة في تمويل الأصول المتداولة، و هذا يعتبر بمثابة تجميد للأموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة، لذا يتوجب على المؤسسة أن تحدد القيمة المثلى لرأس المال العامل بحيث تضمن تحقيق التوازن المالي و في المقابل لا تؤثر سلبيا على مردوديتها.

✓ **إذا كان رأس المال العامل معدوما:** و هي الحالة نادرة الحدوث فهي تعد الحالة المثالية لكن هذا لا يعني أنها مناسبة، فهي حالة غير مناسبة لدنوها من خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل، لأنها لا تملك مصدر تمويل مستقبلي.

✓ **إذا كان رأس المال العامل سلبيا:**على المؤسسة تفادي هذه الوضعية فالأموال الدائمة تعد غير كافية لتمويل أصولها الثابتة،لذا يستوجب على المؤسسة البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل و بالتالي مواجهة الصعوبات و ضمان التوازن المالي.

❖ **احتياجات رأس المال العامل**: يعرف على أنه إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، و هي تمثل الفرق الإجمالي قيم الاستغلال و قيم القابلة للتحقق من جهة و من جهة أخرى الديون قصيرة الأجل ماعدا سلفات المصرفية و بهذا تعطي العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة- النقدية) - (الديون قصيرة الأجل – السلفات البنكية)

يترتب عن حساب رأس المال العامل ثلاث حالات متمثلة في :

[1] شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- ✓ **احتياجات رأس المال العامل موجب:** تحدث عندا لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها إلى موارد أخرى، لذلك لا بد أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز.
- ✓ **احتياجات رأس المال العامل معدوم:** و هي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.
- ✓ **احتياجات رأس المال العامل سالب:** و هو حالة جيدة بحيث يضمن للمؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

❖ الخزينة الصافية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة الدورة الاستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة و تحسب عن طريق القيم الجاهزة أي :[1]

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

أو عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل أي :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي

توجد مؤشرات حديثة لقياس الأداء المالي سنوجزها في القيمة المضافةEVA و القيمة السوقية المضافة MVA و التي تستعمل في قياس الأداء المالي في غالبية المؤسسات، و تركز في غالب على المؤسسات على المؤسسات التالية:

1. **القيمة الاقتصادية المضافة:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة المدرجة منها في البورصة، و تعد القيمة الاقتصادية المضافة من أفضل مقاييس الأداء المالي لتقدير الربح الحقيق نظرا لأنها تشمل الديون والملكية بالإضافة إلى الأرباح لكلفة رأس المال ككل، و تعرف على أنها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة " الأموال الخاصة و ديون" و تحسب بالعلاقة التالية:[2]

القيمة الاقتصادية المضافة = رأس المال المستثمر- (معدل العائد لرأس المال- تكلفة رأس المال)

و تتمثل الحالات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية المضافة في :

- ✓ **إذا كانت موجبة:** فإن القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسة إلى ثروة المساهمين.
- ✓ إذا كانت سالبة: فإن هذا يدل على تدهور ثروة المساهمين أي أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق معدل العائد المطلوب.

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص53.

[2] هواري سوسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس الأداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، عدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص61.

و للمؤسسة ثلاثة طرق يمكن من خلالها تحسين القيمة المضافة الاقتصادية و هي كالأتي :

- تخفيض تكلفة رؤوس الأموال المستخدمة.
- رفع إنتاجية الإستغلال .
- تدنية الأموال المستثمرة بالتنازل عن النشاطات المكملة و الاقتصار فقط على النشاطات الأساسية.

2. **القيمة المضافة السوقية:** تتمثل هذه القيمة في الفرق بين القيمة الاقتصادية للمؤسسة و القيمة الإجمالية للأموال المستثمرة، من خلال الربط بين الوحدات توافق بين قيمة المؤسسة في البورصة و القيمة المحاسبية لها، حيث تحسب لمجموعة من السنوات، وهي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية.[1]

فالقيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة و رأس مال المستثمر، أي تحسب بالعلاقة التالية :

القيمة السوقية المضافة = (القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية)- (القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية)

- لما تكون هذه القيمة موجبة تدل على أن عوائد ت الأسهم في السوق قد ارتفعت.
- أما إذا كانت سالبة فإن العوائد قد انخفضت.
- أما الحالة الأخيرة إذا كانت معدومة فإن العوائد ثابتة.

3. **عائد التدفقات النقدية من الاستثمار:** يعتبر هذا النموذج واحد من بين النماذج المقترحة من قبل جماعة استشارة بوسطن BCGالأمريكية المختصة في مجال الاستشارة في التسيير، و يتمثل في المعدل الذي يساوي بين قيمة الأصل و قيمة التدفقات النقدية المنتظرة منه، أو ما يسمى بمعدل العائد الداخلي، حيث كلما كانت هذه الأخيرة أكبر من تكلفة رأس المال كلما كانت المؤسسة قادرة على إنشاء القيمة و من ثم زيادة ثروة المساهمين .[2]

4. **الربح المتبقي:** أظهرها المؤشر نتيجة الانتقادات الموجه لعائد، و المتمثلة في المعدل الفائدة الداخلي (تكلفة رأس المال) من خلال إعطائه لرقم مطلق و ليس لنسبة مئوية، و يقيس الربح المتبقي نتيجة المؤسسة ما من خلال الفرق بين المبيعات و تكاليفها متضمنة للمصاريف الداخلية المرتبطة بأصولها.

المبحث الثاني : أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

لقد أدت التطورات الحديثة في التدقيق الداخلي إلى مناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة و الفعالية لجميع أنشطة المؤسسة، و قد نادى معهد المدققين الداخليين بزيادة دوره في مجال التدقيق الإداري و تدقيق العمليات لأن الهدف التدقيق الداخلي مصمم أساسا لإضافة القيمة و تحسن عمليات المؤسسة، كما

[1] هواري سوسي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العامل التمييزي AFD خلال الفترة 2006، 2011، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد07، العدد 02، جامعة غرداية، 2014، ص 27.

نصت معايير التدقيق الدولية على أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات و فعاليتها و كفاءتها و من ضمنها الضوابط غير المالية و كذا اختبار المعلومات التشغيلية

المطلب الأول : دور تقرير المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي

يعد ما يقوم به المدقق الداخلي بكل خطوات التدقيق و الفحص و كذا تقييم نظام الرقابة الداخلية و فحص الحسابات و القوائم المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به و يكون موجها لإدارة المؤسسة، للإطلاع على الملاحظات و التوصيات و الاقتراحات فيما يخص الأداء المالي و كذا تحسينه و الذي يكون مرفقا بعدد من الأدلة و الإثبات.

أولا : إعداد التقرير و معايير إعداده في التقرير الداخلي

يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأدلة الرئيسية التي يعبر فيه المدقق عن رأيه الفني المحايد

- **تعريف التقرير:** يعبر التقرير عن عملية التدقيق وسيلة لنقل المعلومات و البيانات و الحقائق و الرأي بشكل واضح و مفهوم لطالبي الخدمات التدقيق فالتقرير يؤدي وظيفة إجبارية، و إعلامية هامة.

يمكن تعريف التقرير على أنه وثيقة مكتوبة وصادرة من شخص مهني الذي هو " المدقق" يمتاز بالأهلية لإبداء الرأي فني محايد حول القوائم المالية و الإجراءات التي قام بفحصها في المؤسسة و مدى دقة و صحة البيانات و المعلومات التي اعتمد عليها لإبداء الرأي، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صادقة وعادلة عن مركزها المالي و النتيجة التي سجلتها خلال السنة المالية مجال التدقيق[1]

- **معايير إعداد التقرير في التدقيق الداخلي**

و هناك معايير يجب على المدققين الداخليين اعتمادها عند إعدادهم لهذا التقرير و هي :[2]

- ✓ الإبلاغ عن الملاحظات و التوصيات الناتجة عن عملية التدقيق، و التغيير الأفضل.
- ✓ عكس مجهود إدارة التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا، و التأثير في عملية اتخاذ القرارات.
- ✓ إبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل، و نقل الأفكار و المعلومات و تبادلها.
- ✓ تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء التدقيق الداخلي

- **خصائص تقرير المدقق الداخلي**

من أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير مايلي :[3]

- ✓ **المنفعة:** يجب ا يحقق التقرير هدف معين في خدمة الإدارة، و لا بد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.
- ✓ **الشكل الملائم:** يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحويه من معلومات و يجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حدة.

---

[1] شعباي لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص62.

[2] عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافري، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية ،2008، ص313

[3] ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني ، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية 2004، ص111.

- ✓ **محدد الهوية:** لابد من اشتماله على المعلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين و أرقام الصفحات.
- ✓ **الثبات:** يجب أن تعد التقارير على أساس الثبات و تتم كتابة التقرير من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط لإعداد التقارير التي سيتم إصدارها المرحلة منها و النهائية.

المرحلة الثانية: تكون متزامنة مع عملية التدقيق، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات و التوصيات أولا بأول.

المرحلة الثالثة: جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق و الترتيب .

و عليه من خلال تقرير المدقق الداخلي يتم تقديم المعلومات تمتز بالموثوقية والمصداقية هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات سليمة و تحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كان داخل الوحدة الاقتصادية أو ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي.

المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

إن للتدقيق الداخلي دور في تحسين الأداء المالي من خلال مساهمته في اتخاذ القرارات في المؤسسة

أولا : تعريف القرار: عرف القرار على أنه عملية اختيار بين بديلين أو أكثر، بينما **عملية اتخاذ القرارهي** : تلك العملية المبنية على الدراسة و التفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى القرار.[1]

كما عرف على أنه :" هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة و اختيار الحل الأمثل من بينها".[2]

ثانيا: مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.

هنالك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى القرارات الرشيدة و الجيدة و تتمثل في تحليل و تشخيص الموقف تحديد البدائل، تقييم البدائل، اختيار البديل الأفضل، تنفيذ لبديل الذي تم اختيار هو تقييم النتائج، كما يلعب التدقيق الداخلي أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة و كافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على القرارات ذات جودة و فعالية، و بالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق الداخلي له دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية و تبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية و إعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع و بذلك يتم تشخيص الوضع المحيط و تحديد درجة الخطر الناجم عن وضع إستراتجية للقيان بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك، ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء و يتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي و يقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص و هكذا دواليك في كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظتها و تقديم الاقتراحات المناسبة، فينتج بذلك و من خلال كل الخطوات معلومة مؤهلة لاتخاذ القرارات و تساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفعالية.[3]

---

[1] نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشد قرارات الإتفاق الرأس مالي، قسم محاسبة والتمويل، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص27.

[2] ناصر محمد علي المجهي، خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،.2009، ص111.

[3] عزيز لوحاني، دور المراجعة الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 148.

حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق الداخلي أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات و اقتراح التحسينات، و يعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين و هذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار و التمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها التي تكون في صالحها، حيث أن اتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الاعتبار و على أساسها يتم اتخاذ قراراتها، هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة المالي و يعطيها مركز تنافسي في السوق و يستوجب في ذلك أن يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية الكافية لقيام بمهامه.

المطلب الثالث : دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أساس تطور المؤسسات الاقتصادية و نجاحها، لأنها تساعد في خلق بيئة رقابية تسمح بتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، حيث يرتبط نظام الرقابة الداخلية و عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ارتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضهما البعض، و يسعيان بدورهما إلى نفس الأهداف بغية الحد من المخالفات و الأخطاء و اكتشاف النقائص و الثغرات و اقتراح التصحيحات المناسبة و الملائمة، و كذا وضع الخطط المستقبلية و اتخاذ القرارات السليمة، فتقييم الأداء يعتبر جزءا من نظام الرقابة الداخلية فهو عبارة عن تحليل النتائج.

أولا : علاقة النظام الرقابة الداخلية بتقييم الأداء

تعد عملية الرقابة و تقييم الأداء إحدى وظائف المؤسسة وجزءا من أعمالها الرئيسية، و أن من أهم نتائج استخداماتها أنها تمكن المديرين من توفير و استخدام الموارد المتاحة بفعالية أكبر و ذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة و تمكن هذه العملية في التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها باختيار انسب الأدوات و الوسائل الكفيلة لإجراء عملية الرقابة و تقييم الأداء بشكل واضح يعكس الوضعية المالية للمؤسسة،و تتمثل هذه الوسائل خاصة في التحليل المالي ة الميزانيات التقديرية، و في هذا الشأن هناك من يرى بأن تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات و مؤشرات المعلومة الرقابية.[1]

ثانيا: تحسين الأداء المالي من خلال نظام الرقابة الداخلية

إن بين الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية لحماية النقدية و الأصول المادية للمؤسسة، و التي تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير نظام معلوماتي محاسبي جيد و ملائم لمستخدمي الإدارة، و التي تستغلها في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات المناسبة، فأي خلل يطفو على نظام المعلومات المحاسبية فإنه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل و من المشاكل التشغيلية التي تواجهها الكثير من المؤسسات الاقتصادية و التي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها و ينتج هذا الخلل في النظام على التوالي في توصيل المعلومات المالية الهامة أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، و يتوقف هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة و مصداقية المعلومات و دقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم .

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس و تقييم، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2001-2002، ص33.

و لكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة و المصداقية و الدقة حتى تكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة، و يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق حسابات، و الذي بعد قيامه بفحص و تدقيق و رقابة الأعمال بالمؤسسة و بعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة و دقة مخرجات المحاسبية، و المتمثلة أساسا في الميزانية و جدول حسابات النتائج و عن الملاحظات و التوصيات التي يراها ضرورية.

ومن هنا تتضح لنا علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في المؤسسة، فوجود نظام رقابة داخلي فعال و جيد فإنه يضمن مخرجات سليمة و دقيقة للحسابات و للنظام المحاسبي فهي نفسها مدخلات التحليل المالي، فوجود نظام رقابة فعال يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة و دقيقة، [1] و هذا ما سنوضحه في الشكل الموالي.

الشكل (02-01) علاقة نظام الرقابة الداخلية بالأداء المالي

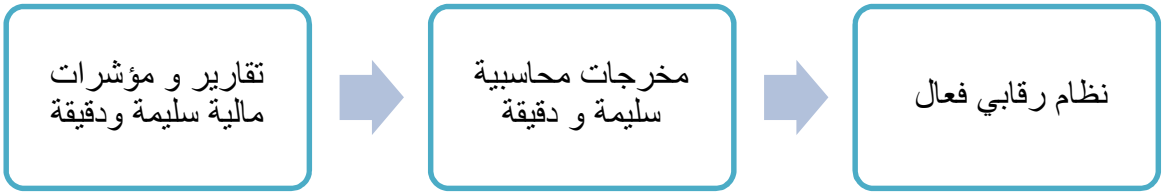

المصدر: علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص فرع محاسبي، كلية العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بسكرة، 2014، ص64.

من خلال الشكل أعلاه و الذي يمثل علاقة نظام الرقابة الداخلية بالأداء المالي نلاحظ ا النظام الرقابي الفعال الذي تعتمده المؤسسة و الذي يعتبر ركيزتها الأساسية لبلوغ و تحقيق أهدافها، يعتمد أساسا على تقارير و مؤشرات مالية سليمة و دقيقة، و مخرجات محاسبية سليمة و ذات مصداقية، أي لا يتم الوصول إلى النظام الرقابي الفعال إلا بوجودها و توفرها.

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في تقييم و إدارة المخاطر

لا شك أن التدقيق الداخلي يلعب دورا محوريا في التعامل من المخاطر حيث أشار معهد المدققين الداخليين IAA إلى أن تقييم و إدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات و اختصاصات المدقق الداخلي حيث نص معيار رقم 2110 إلى : [2]

[1] علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص فرع محاسبي، كلية العلوم المالية و المحاسبية، جامعة سكرة، 2014، ص64.

[2] يوسف سعيد، يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، دفعة 2007، ص121.

" على المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي القيام بوضع خطط للتدقيق تعتمد على درجة المخاطرة المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلي و بالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمؤسسة" حيث يجب على المدقق الداخلي أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها و أن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي على كيفية مواجهة و تخفيف أثار هذه المخاطر أو تفاديها.

و التعريف الحديث و المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي يشير بوضوح إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر، و تركز الأدبيات الحديثة في مجال التدقيق الداخلي على أن إدارة المخاطر تدخل في إطار التدقيق الداخلي حيث يشارك المدقق الداخلي في هذه العملية، إضافة إلى ذلك وجود عدة معايير مهنية تعبر عن أهمية انخراط التدقيق الداخلي في نظام إدارة المخاطر، حيث ينص معيار الأداء2100: " على أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يساعد المؤسسة على التعرف علة المخاطر و تقييم التعرضات الهامة للمخاطرة و المساهمة في تحسين إدارة المخاطر و النظم الرقابية".

و يتمثل دور التدقيق الداخلي حسب المذكرة المهنية الثالثة عشر الصادرة عن IAA سنة 1998 فيمايلي:

إن المدقق الداخلي بحاجة إلى إضافة قيمة للمؤسسة عن طريق إيجاد حالة من الربط و التوثيق بينهما و بين الاهتمامات الرئيسية للإدارة العليا، و التركيز على القضايا ذات الأهمية الحاكمة بالنسبة للنجاح، و يشمل انخراط المدقق الداخلي في تقدير المخاطر أو التعرف على الضوابط التالية:

- ✓ قيام المسهلين بتمكين أو إرشاد المديرين و العاملين طوال العملية.
- ✓ أعضاء الفرق يشكلون جزءا من مجموعات أعراض.
- ✓ محلل المخاطر و الرقابة يزود المدير بالنصح المتخصص.
- ✓ توفير الأدوات و التقنيات اللازمة بواسطة التدقيق الداخلي لتحليل المخاطر و الضوابط.
- ✓ أن يصبح مركز خبرات لإدارة المخاطر.

و يواجه المدقق الداخلي تحديا كبيرا في إدارة المخاطر مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بدوره المستقبل، و ينبغي أن يقدر المدقق الداخلي كفاءة عملية إدارة المخاطر بحيث تتضمن :

- ✓ التعرف على المخاطر الناشئة من استراتجيات و أنشطة الأعمال و ترتيب أولوياتها.
- ✓ تصميم و تنفيذ أنشطة تخفف المخاطرة من أجل تقليل و إدارة المخاطر عند المستويات المقرر أنها مقبولة عند الإدارة و مجلس الإدارة.
- ✓ أنشطة المراقبة المستمرة و المتواصلة تؤدي بصورة دورية من أجل إعادة تقدير المخاطر و فعالية ضوابط إدارة المخاطر.
- ✓ تلقي مجلس الإدارة و الإدارة تقارير دورية عن نتائج عملية إدارة المخاطر.

و ينبغي أن يقرر التدقيق فعالية التقييم الذاتي التي تؤديها الإدارة من خلال الملاحظة و الاختبارات المباشرة لإجراءات الرقابة و اختبار كفاية المعلومات المستخدمة في أنشطة المراقبة و غير ذلك من الأساليب المناسبة.[1]

و أهم المخاطر التي يتولى التدقيق الداخلي تقييمها و المشاركة في تحليلها و إدارتها نجد:

[1] طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر" أفراد، إدارات، شركات، بنوك"، الإسكندرية، جامعة عين الشمس،2003،ص475.

- ✓ عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.
- ✓ الفشل في إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين.
- ✓ ضياع الأصول.
- ✓ الاستخدام غير الاقتصادي و غير الكفء للمواد.
- ✓ الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

و لا شك أن دور التدقيق الداخلي في مواجهة الأخطار السابقة يعتبر صمام الأمان أمام تلاقي حالات الفشل المالي و خصوصا إذا كانت هذه المخاطر نشأت بشكل معتمد.

و من خلال ما سبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يحتاج لدراسة و تحديد و تقييم المخاطر فيتم العمل بعد ذلك على محورين أساسيين:

الأول : دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة.

الثاني : أخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق و تركيز و تكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها.[1]

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المال و الإداري، مرجع سبق ذكره، ص125.

الشكل رقم (02-02) الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

الدور الوقائي و المنطقي للتدقيق الداخلي

- تطوير إستراتجية إدارة المخاطر للمصادقة عليها من مجلس الإدارة.
- تأييد و دعم القائمين على إدارة المخاطر.
- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر و تطويرها.
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر .
- ترتيب خطوات عملية إدارة المخاطر.
- مساعدة الإدارة في الاستجابة للمخاطر.
- العمل على تحديد و تقييم المخاطر.

الدور الجوهري للتدقيق الداخلي

- تقديم تأكيد للمؤسسة حول فعالية عملية إدارة المخاطر.
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر تتم بشكل صحيح.
- تقييم عملية إدارة المخاطر.
- تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية.
- مراجعة عملية إدارة المخاطر.

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على

1_ the institute of internal auditors international standards for the professional practice of internal audit standards.2010.p04.

خاتمة الفصل:

تعتبر عملية تحسين الأداء في المؤسسة من بين إبراز التحديات المتزايدة التي تواجه المسؤولين في المؤسسة، و يعتبر الأداء الفعال هو وصول المؤسسة إلى ما تصبو إله من خلال تحقيق الأهداف المحددة مسبقا بكفاءة و فعالية و لتحقيق هذه الميزة يتطلب ذلك جهاز رقابي فعال يعمل على توفير المعلومات و البيانات و المتمثل في التدقيق الداخلي.

يعمل التدقيق الداخلي على تحسين أداء المؤسسة من خلال فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية و اكتشاف المخاطر، حيث يقوم المدقق الداخلي بتقييم و فحص نظام الرقابة الداخلية من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات التي تخص الرقابة للقيام بالمتابعة و التقييم من طرف الإدارة، كذلك يقوم المدقق الداخلي بدراسة و تحديد و تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، لأخذ بعين الاعتبار عوامل الخطر عند وضع خطة التدقيق و كذلك تزويد و دعم الإدارة مباشرة بتقارير أولية عن حقيقة المخاطر، و تظهر أهمية التدقيق في المؤسسة لما لها من تأثير على السير الحسن لكل من الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر.

الفصل الثالث :

واقع مساهمة التدقيق الداخلي في تحسن الأداء المالي في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO"

مقدمة الفصل:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتدقيق الداخلي و الأداء المالي والدور لدي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وجب علينا أن نسقط هذا الموضوع أرض الواقع، و قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مؤسسة ذات الأسهم و هي المؤسسة الوطنية لإنتاج و توزيع مواد البناء المختصرة في EDIMDO، بولاية مستغانم ليكون حقل بحثنا و دراستنا التطبيقية، نظرا لكونها المؤسسة اقتصادية تنشط في السوق الوطني و هي متعامل مهم تساهم في خلق القيمة المضافة إضافة على ذلك فهي تشغل الأيدي العاملة و منه تساهم من التقليل من البطالة و سبب ذلك كون المؤسسة تشهد التقدم و التغير من سنة إلى أخرى و التي هي محل دراستنا التطبيقية.

و على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين :

المبحث الأول : سنحاول إعطاء تقديم عام لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO.

المبحث الثاني : سنطرق إلى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء المالي في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO.

المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة إنتاج توزيع مواد البناء"EDIMCO"

قبل التطرق إلى دراسة حالة في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO ،وجب علينا التعريف بالمؤسسة محل الدراسة مؤسسة الوطنية للإنتاج و توزيع مواد البناء مستغانم و التعرف على الهيكل التنظيمي و أهداف المؤسسة و مهامها

المطلب الأول: تقديم مؤسسة الإنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO"[1].

مؤسسة الوطنية لإنتاج و توزيع مواد البناء هي مؤسسة أنشأت بتاريخ 25 سبتمبر 1984، كان هذا بمقتضى قرار وزاري رقم 5280/م ع/ و المتضمن ذلك،مقرها الرئيسي بولاية مستغانم برأسمال يقدر ب250000000دج تمتلك المؤسسة 29 خبرة في مختلف مجالات البناء، و وجودها ناتج عن النجاح الذي حققته بتحكمها في معضم النشاطات سواء كانت إنتاجية أو تجارية و قطاع مواد البناء، و كذلك النتائج القياسية التي حققتها في انجاز والمقاولة، و تعمل المؤسسة على تبني علاقات دائمة مع الزبائن، و تعمل على إرضاء حاجياتهم وتطلعاتهم.

و لقد تم تطوير شبكة التوزيع للشركة بولاية مستغانم و هذا خلال الفترة ما بين 1958و 1990 عن طريق فتح منافذ تأجير في عدة مناطق، و تم تحويل مؤسسة توزيع مواد البناء لتأخذ شكل شركة ذات الأسهم "SPA/EPE"، بمقتضى العقد التوثيقي رقم 30/96 و الصادر في 1996/01/17 و لقد تم تعيين السيد مدير لحسن كرئيس مجلس إدارة بمقتضى محضر المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 2002/04/27 و الذي نص قراره بذلك.

تتكون مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء من عدة وحدات تتمثل فيما يلي:

- ✓ وحدة الحديد و الصلب.
- ✓ وحدة التعبأة و التغليف و التوزيع.
- ✓ وحدة الترقية العقارية.
- ✓ وحدة التجارة.

المطلب الثاني: مهام و أهداف مؤسسة الوطنية لإنتاج و توزيع مواد البناء .

❖ مهام المؤسسة : تتمثل مهام المؤسسة فيما يلي:

تتولى المؤسسة مهام تسويق مواد البناء (الإسمنت الصلب، الخشب، المنتجات الخشبية، الأدوات الصحية و البلاط و منتجات التدفئة...)، و ذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى:

- ✓ الإنتاج، البيع، التوزيع.
- ✓ مكلفة بإنتاج و توزيع مواد البناء في ظروف جيدة و بأقل تكلفة.
- ✓ وضع سياسة لتطوير نظام الإنتاج و التوزيع الكفء و القادر على تلبية احتياجات السوق الوطني.
- ✓ إضافة اللمسة المحلية على المنتوج و ترقيته إلى مقام المنتوج العالمي.
- ✓ وضع القوانين و البرامج و إشرافها على كل الوحدات التابعة لها قانونا.

❖ **أهداف المؤسسة :**

➢ **الأهداف الاقتصادية :** يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] رئيس مصلحة التدقيق خاص بمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO"

- تحقيق الربح بأقل التكاليف .
- العمل على تحقيق عائد مناسب على رأسمال المستثمر عن طريق استغلال كل الطاقات الإنتاجية و المهارات الفنية للعمال.
- العمل على الدخول في الأسواق العالمية .
- العمل على تلبية رغبات الزبائن عن طريق انجاز طلباتهم في أقل فترة ممكنة.
- العمل على زيادة قدراتها التنافسية عن طريق اكتساب ميزة تنافسية تتمثل في إرضاء العميل .

➢ **الأهداف الاجتماعية :** تتمثل فيمايلي:

- التوظيف بغية الحد من البطالة.
- تلبية احتياجات السوق الوطني و استغناء عن الإستراد من الخارج خاصة إذا علمنا أنه بالعملة الصعبة، و من ثم تصدير الفائض، الذي يكون بدوره مورد للعملة الصعبة .
- رفع من مستوى المعيشي للعمال عن طريق فتح فرص عمل لهم و تكوينهم، و رفع مستواهم المهني.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء

الهيكل التنظيمي الحالي للمؤسسة تم تعديله في السنة الأخيرة، و ذلك تماشيا مع التغير الحاصل في بيئة المؤسسة حيث تسيير هذه الأخيرة وفقا لهيكل التنظيمي تنحدر فيه السلطة من المدير لتصل إلى الأقسام التنفيذية مثلما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (01_03): يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء"EDIMCO"[1].

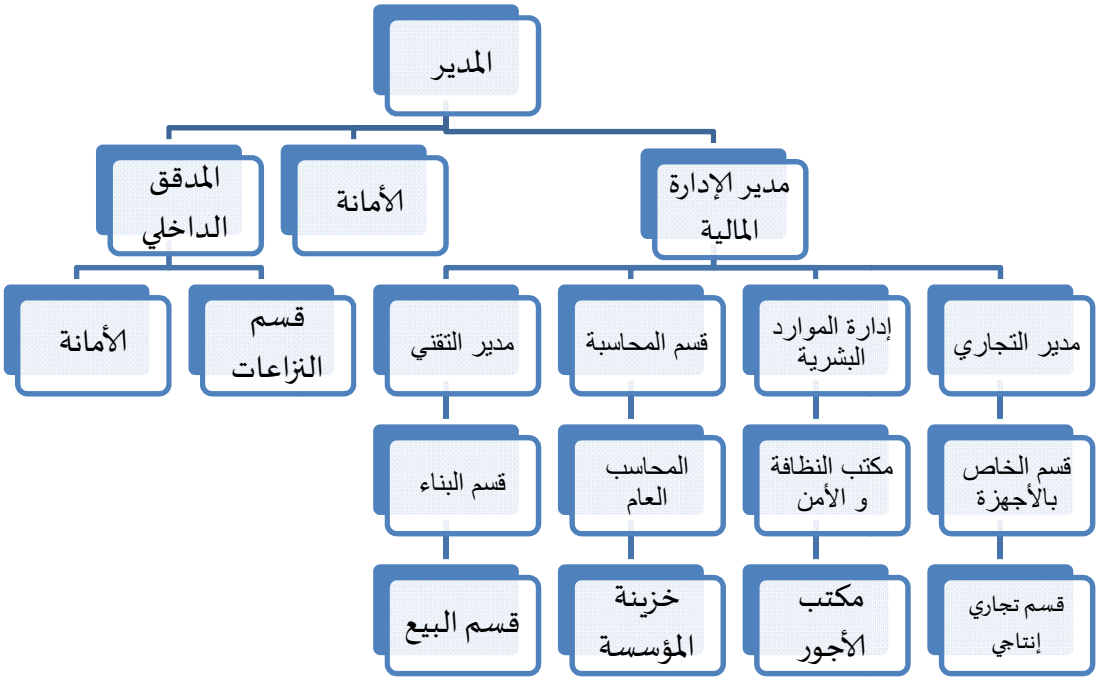

[1] رئيس مصلحة التدقيق خاص بمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO"

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO"[1]

- **المدير:** يمثل المدير أعلى سلطة في الهرم التنظيمي و من مهامه :
- تسيير الشركة و الإشراف عليها إداريا و تقنيا.
- اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.
- متابعة المصالح و الأقسام التي تقع تحت سلطته و التنسيق بين مختلف المصالح.
- تحليل التقارير الواردة من المصالح و الأقسام و اتخاذ القرارات الهامة و المناسبة.
- تسيير و مراقبة رؤساء المصالح التابعة لإدارة الوحدة.
- عقد اجتماعات و سياسات و الإجراءات الخاصة بكل مصلحة.

❖ **الأمانة:** تقوم هذه الأخيرة بالمهام التالية:

- مساعدة المدير في تدبير شؤونه و تنظيم أعماله.
- مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما في ذلك تسجيل البريد الصادر و الوارد .
- تحويل التقارير من المصالح إلى المدير.
- ضبط الاستقبالات الخاصة بالأشخاص المتعاملين مع المدير و إبلاغه بذلك و استقبال العملاء و الزوار و استقبال المكالمات الهاتفية.

❖ **المراجع الداخلي:** يقوم المراجع الداخلي بفحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية لخدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ و يقدم بيانات سليمة و دقيقة للإدارة من خلال منع الغش و الانحراف عن السياسات الموضوعية

- **مدير الإدارة المالية:** هو المسئول عن المصلحة المالية و الحسابية للمؤسسة،و تساهم في تطبيق و إنشاء البرنامج التجاري و تعتبر هذه الأخيرة مركزية في المؤسسة توزيع مواد البناء حيث تتفرع هذه المصلحة إلى:
- **الأمانة:** تقوم بمساعدة مدير الإدارة المالية،
- **قسم المنازعات:** يهتم بالجانب القانوني للمؤسسة و يقوم أيضا بحل النزاعات القانونية. و تنشأ أثناء تنفيذ العمل كالنزاعات الناتجة عن ظروف العمل أو الزيادات المالية أو التعاملات التجارية، أو ارتكاب العامل لخطأ، أو نزاعات جماعية.

[1] رئيس مصلحة التدقيق خاص بمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO"

- **قسم المحاسبة**: يقوم المحاسب بمختلف التسجيلات المحاسبية للعمليات التي تقوم بها الشركة (عمليات الشراء، البيع، التنازل، التحصيل، التسديد...) و كذلك يمسك يوميات مساعدة حسب الحاجة إليها، و ينقسم هذا القسم إلى فرعين **فرع محاسب العام و فرع الخزينة**، حيث أن المحاسب الأول في هذه المؤسسة يقوم بالعمل الذي يقوم به المحاسب العام و العمل الذي يقوم به فرع الخزينة.
- **قسم إدارة الموارد البشرية** : تهتم بالجانب البشري حيث أنها الجهة المسؤولة عن العاملين بالمؤسسة و يتكون هذا القسم من:

➢ **مكتب الإدارة و العلاقات الاجتماعية**: تهتم بالضمان الاجتماعي للعامل و تدرس الوضعية الصحية و هي المتعلقة بالعامل من يوم بدايته للعمل إلى غاية نهاية تقاعده.

➢ **مكتب الأجور**: يقوم بدراسة أيام العمل و مجموع العمال و الغيابات و يحدد الأجر اللازم الذي يدفعه كل عاملو تقوم بإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

➢ **مكتب النظافة و الأمن**: يهتم هذا المكتب بنظافة المؤسسة و تقديم ملابس العمل للعاملين و المحافظة على ممتلكات الوحدة و مراقبة حركة العمال، المواد و البضائع.

- **مدير التقني**: هو المسؤول عن ممتلكات الوحدة، و يتفرع هذا القسم إلى:

➢ **قسم البناء**: في هذا القسم يوجد مكتب تقني يهتم بالتخطيط للمشروع أي كمية المواد اللازمة للبناء و هناك مكتب آخر يقوم بتنفيذ ما قد خطط له.

➢ **قسم البيع**: يوجد به مكتب مكلف ببيع ما تم بناؤه و يقوم بشراء الأراضي من أجل البناء.

- المدير التجاري: يوجد به :

➢ **القسم التجاري**: يقوم بشراء و بيع مواد البناء داخل المؤسسة و ذلك ببيعها إلى المدير التقني و أيضا يقوم هذا القسم بالبيع خارج المؤسسة و تتضمن مصلحة التموين و التوزيع.

➢ **قسم الإنتاج**: يقوم هذا القسم لإنتاج من حيث الجودة و مراقبة الوزن الحقيقي للمنتجات . كما تقوم بالتعريف بسياسة المنتج و المشاركة في تحديد خصائص المادة الأولية والمنتج النهائي.

➢ **قسم الصيانة**: يتكفل بصيانة الآلات و المعدات التي تستخدم في نشاط المؤسسة و وسائل النقل و جمع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة و تقوم بعملية صيانة بنوعيها و العلاجية من خلال:

الصيانة الميكانيكية.

الصيانة الكهربائية.

المبحث الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في التحسين الأداء المالي للمؤسسة EDIMCO

يتم قياس الأداء المالي و الحكم عليه بمؤشرات مالية يتم احتسابها من خلال القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها و عرضها سنويا، و على هذا الأساس نقوم بعرض الأصول و الخصوم مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء و كذا جدول حسابات النتائج و تحليلها لمعرفة وضعية مالية للمؤسسة .

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

سنقوم بعرض أصول و خصوم إضافة إلى جدول حسابات النتائج الخاصة بمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء **EDIMCO** من خلال الجداول التالية :

أولا: الميزانية المالية لأصول مؤسسة إنتاج و توزيع مود البناء EDIMCO

سنعرض من خلال الجدول التالي عناصر الميزانية المالية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء خلال الفترة " 2016-2018".

الجدول رقم (03-01): الميزانية المالية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO جانب الأصول 2016-2018

الوحدة: دج

الأصول	2016	2017	2018
الأصول غير جارية			
تثبيتات معنوية	86500.00	61500.00	36500.00
تثبيتات عينية	11410305.11	9237041.05	7279774.64
مباني	735613.10	662051.79	588490.48
تثبيتات عينية أخرى	10674692.01	8574989.26	6691284.16
تثبيتات مالية	8581329.90		
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	8581329.90		
مجموع أصول غير جارية	**20078135.01**	**9298541.05**	**7316274.64**
الأصول جارية			
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ	5814032.22	9627708.18	21863403.61
حسابات الدائنة والاستخدامات مماثلة	24905796.68	61989854.59	71387675.02
الزبائن	21879768.79	40162397.08	47707238.93
المدينون الآخرون	3026027.89	21827457.51	20654600.70
الضرائب و مشابهها			3025836.39

الموجودات و مشابهها	34258141.08	62910876.72	83790771.18
الخزينة	34258141.08	62910876.72	83790771.18
مجموع الأصول الجارية	64977969.98	134528439.49	177041849.81
المجموع العام للأصول	85056104.99	143826980.54	184358124.45

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

ثانيا: الميزانية المالية للخصوم لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء

الجدول (03-02): الميزانية المالية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO جانب الخصوم للفترة 2016-2018 EDIMCO

الخصوم	2016	2017	2018
رأس المال تم إصداره	2000000.00	2000000.00	2000000.00
نتيجة الصافية	4629646.21	4661996.60	1068601.40
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى/ الترحيل من جديد	11504749.28	16125394.49	20787391.09
المجموع (01)	18125395.49	22797391.09	23855992.49
الخصوم غير جارية			
قروض و ديون مالية	17059687.38	67911984.67	117151283.81
الضرائب المؤجلة و مرصود لها	-1011161.03	-1308205.27	-7526535.22
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	3385191.27	4379643.73	4607986.66
مجموع الخصوم غير جارية (02)	19433717.62	70983423.13	114233735.25
الخصوم الجارية			
مؤونات و حسابات ملحقة	825112.03	1998756.81	902659.96
ضرائب	3827218.17	4629509.34	
ديون أخرى	42844661.68	4327908.17	45365736.75
خزينة سلبية			

مجموع الخصوم الجارية (03)	47496991.88	50056166.32	46268396.71
مجموع العام للخصوم	85056104.99	143826980.54	184358124.45

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

ثالثا: جول حسابات النتائج لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

جدول (03-03): جدول حسابات النتائج لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO للفترة2016 -2018

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	92151915.27	85433668.17	99168606.29
تغير المخزونات من المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع	767402.70	-279939.64	5007173.98
الإنتاج المثبت	735613.10		
إعانات الاستغلال		144000.00	144000.00
1-إنتاج السنة المالية	**93654931.07**	**85297728.53**	**104319780.27**
المشتريات المستهلكة	61291873.63	51807123.65	68969110.90
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	2323680.38	3104567.42	4775946.87
2-استهلاك السنة المالية	**6361555.01**	**54911691.07**	**73745057.77**
3-القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**30039377.06**	**30389037.46**	**30574722.50**
أعباء المستخدمين	22956182.72	25131522.91	28295944.07
الضرائب والرسوم و المدفوعات المشابهة	1558447.00	781623.00	1344833.00
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**5524747.34**	**4472891.55**	**933945.43**
المنتجات العملياتية الأخرى	1135149.42	3081890.90	704673.65
الأعباء العملياتية الأخرى	1142884.00	992913.83	370936.76

المخصصات الإهتلاكات و المؤونات	2919367.69	3714534.07	2454088.92
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	1698556.42	1517617.81	2037678.05
5-النتيجة العملياتية	**4296201.49**	**4364952.36**	**851271.45**
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية	6480.00		
6-النتيجة المالية	**6480.00**		
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**4289721.49**	**4364952.36**	**851271.45**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية	330924.72	297544.24	217923.95
8-مجموع منتجات الأنشطة العادية	**96488636.91**	**89897237.24**	**107062131.97**
9-مجموع أعباء الأنشطة العادية	**92198915.42**	**85532284.88**	**106310860.52**
10-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**4289721.49**	**4364952.36**	**851271.45**
العناصر غير العادية-المنتوجات			
العناصر غير العادية-الأعباء			
النتيجة غير العادية			
11-النتيجة الصافية للسنة المالية	**4620546.21**	**4661996.60**	**1068601.40**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء EDIMC

رابعا: الميزانية المالية المختصرة لأصول مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

جدول (03-04): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء(2016-2018)

البيان	2016	2017	2018
أصول ثابتة	**20078135.01**	**9338541.05**	**7316274.64**
النسبة(%)	%23.62	%6.49	%3.98
أصول متداولة			
قيم الاستغلال	5814632.22	9627708.18	21863403.61
النسبة(%)	%6.83	%6.69	%11.85
قيم غير جاهزة	30719828.9	61989854.49	71387676.02
النسبة(%)	%36.11	%43.10	%38.72
قيم جاهزة	34258141.08	62870976.72	83780771.18
النسبة(%)	40.27	%43.72	%45.44
مجموع الأصول المتداولة	**64977969.98**	**134528439.49**	**177041849.81**
النسبة(%)	**76.39**	**93.50**	**96.03**
مجموع الأصول	**85056104.99**	**143826980.54**	**184358124.45**
النسبة(%)	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

من خلال عرضنا لأصول المؤسسة خلال (2016-2018) نلاحظ ما يلي :

نقص في قيمة الأصول الثابتة بصفة متتالية حيث في سنة 2016 بلغت 20078135.01دج، و قدرت في سنة 2018ب 7316274.64دج، و هذا راجع لنقص في قيمة المباني و التثبيتات العينية و المعنوية و التثبيتات لأخرى نتيجة أن المؤسسة قد تنازلت عن بعض من أصولها.

أما بخصوص الأصول المتداولة فهناك ارتفاع ملحوظ و مستمر خلال السنوات الثلاث (2016-2018)، حيث قدرت ب 64977969.98لسنة 2016و134528439.49 لسنة 2017، و 1770411849.81 لسنة 2018، و هذا الارتفاع راجع إلى أن قيمة الاستغلال لمخزونات المؤسسة ارتفع، و أيضا بخصوص قيم غير الجاهزة كانت مرتفعة خلال سنوات المدروسة (2016-2017)بسبب زيادة عدد الزبائن لدى المؤسسة و بالتالي تحصيل الأموال التي بحوزة العملاء، و ارتفاع في قيم الجاهزة من 34258141.08 لسنة 2016 إلى 83780771.18 لسنة 2018لأصول المتداولة، و تجميدها في الخزينة التي تعتبر مصدر إنعاش للمؤسسة.

بينما عرف مجموع الأصول لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء تطورا خلال (2016-2018)، حيث قدرت لسنة 2016ب 85056104.99دج، و لسنة 2017ب 14382698.54دج، و أصبح في سنة 2018 ب 184358124.45دج، و هذه الزيادة بسبب ارتفاع في قيمة الأصول المتداول حيث ارتفعت نسبتها من 76.39 %لسنة 2016 إلى 96.03% في 2018 من مجموع الأصول.

جدول(03-05): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء(2016-2018)

الخصوم	2016	2017	2018
أموال الدائمة			
أموال الخاصة	18125395.49	22797301.09	23855992.49
النسبة(%)	%21.30	%15.85	%12.94
ديون طويلة الأجل	19433717.62	70983423.13	114233735.25
النسبة(%)	%22.84	%49.35	%61.96
مجموع الأموال الدائمة	**37559113.11**	**93960814.22**	**138089727.7**
النسبة(%)	%44.14	%65.20	%74.90
ديون قصيرة الأجل	47496991.88	50056166.32	46268396.71
النسبة(%)	%55.84	%34.48	%25.09
مجموع الخصوم	**85056104.99**	**143826980.54**	**184358124.45**
النسبة(%)	**%100**	**%100**	**%100**

المصدرمن إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء.

من خلال عرضنا لخصوم لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء لسنة (2016-2018) نلاحظ ما يلي:

ارتفاع الملحوظ في قيمة الأموال الخاصة لسنوات محل الدراسة، قدرت ب 1812595.49دج في سنة 2016، و 22797301.09دج لسنة 2017 و بلغت 23855992.49دج في سنة 2018، و هذه الزيادة راجعة إلى زيادة في رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة.

أما بالنسبة للأموال الدائمة نلاحظ ارتفاع في قيمتها من 37559113.11 دج إلى 138089727.7دج لسنتين 2016-2018، أي أن المؤسسة تعتمد بالدرجة الأولى على ديون طويلة الأجل لتمويل أنشطتها على عكس ديون قصيرة الأجل التي عرفت انخفاض من 2016-2018 هي 47496991.88دج و 46268396.71دج على التوالي، أي أن المؤسسة تعتمد بنسبة قليلة على هذه الديون لتمويل نشاطاتها

المطلب الثاني: واقع عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء

كما أشرنا سابق أن القوائم المالية هي وسيلة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة للإطلاع على المعلومات المالية كي تفيدهم في عملية بناء القرار الاقتصادي السليم، لذا سنحاول في هذا المبحث أن نذكر عملية التدقيق الداخلي، القوائم المالية و عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء، رغم أنه لا يوجد قسم خاص

بالتدقيق الداخلي بالنظر إلى هيكل التنظيمي للمؤسسة و من هنا نستطيع القول أن مهمة التدقيق الداخلي يمكن أن تكون ضمنية في المؤسسة و هذا ما نحن بهدف دراسته ف مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء.

أولا: تدقيق الأصول في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

تظهر لنا في الميزانية جانبها الأيمن الأصول و تتكون من: المجموعات التالية:

- الأصول الثابتة
- الأصول المتداولة

1. **تدقيق الأصول الثابتة:** و تتكون من استثمارات و التجهيزات و التركيبات. . . الخ،التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة طويلة .

يمكن للمدقق القيام بالفحوصات من أجل التأكد من تواجدها لدى المؤسسة على سبيل المثال نأخذ مجموعة من الفحوصات التي قام بها المدقق الداخلي :

- **الوجود:** يقوم المدقق بالتأكد و التحقق من الوجود الفعلي لأصول المؤسسة بما هو مسجل فعلا في دفاتر و سجلات المؤسسة.
- **التقييم :** يعمل المدقق من التحقق من صحة التقييم للأصول الثابتة لمؤسسة، و ذلك بالتأكد من صحة التقييم الأولي للأصل من خلال تسجيل ثمن الشراء إضافة إلى مصاريف التي تتحملها المؤسسة لقاء الحصول عليها كما يتأكد من صحة الحساب و تسجل اهتلاكاتها تبعا لطريقة المعمول بها في مؤسسة، مع مراعاة الثبات في طرق الاهتلاك من سنة لأخرى و طرق تقييم للأصول الثابتة التقييم وفق للسعر أو التكلفة التاريخية.
- **التسجيل المحاسبي:** يعمل المدقق على أن المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما و أن الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة و مرفقة به.
- **الكمال:** يقوم المدقق في هذا العنصر بالتأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية بالنسبة لكل عنصر تعكس الواقع الحقيقي له من خلال التحقق من الأرصدة الأولية لكل عنصر و القيام بالمراجعة الحسابية و المستندية للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر و حذف كل التنازلات من خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية، كما يجب أن يتأكد من صحة الإهتلاكات المقابلة لاستعمال العنصر و تسجيلها و مدى تحمل كل عنصر المصاريف المتعلقة به و عدم تحميله مصاريف أخرى.

2. **تدقيق الأصول المتداولة** : تتكون من مختلف أنواع مواد أولية، الزبائن، حيث يمكن للمدقق القيام بالفحوصات من بينها علاقة بين المؤسسة و الغير من حقوقها عليهم و كذلك الأموال الجارية أما في صندوق الحسابات الجارية لدى البنك .

و يتم تدقيق الأصول المتداولة على النحو التالي:

- المقارنة بين الجرد المحاسبي و الجرد المادي.
- التأكد من أن المخزونات ملك للمؤسسة.
- فحص طريقة تقييم المخزونات و التأكد من صحة وسلامة المؤونات المشكلة لها.
- التحقق من كميات المخزون المتبقية في المخازن.

- فحص الإثباتات لتسبيقات المقدمة من الزبائن.
- إجراء الفحص لحسابات الموردين المسددة.

ثانيا: تدقيق خصوم مؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء EDIMCO

الميزانية في جانبها الأيسر الخصوم و هذه الأخيرة تتكون من المجموعات التالية:

- رؤوس الأموال الخاصة.
- الخصوم غير الجارية.
- الخصوم الجارية.

1. رؤوس الأموال الخاصة:

تعتبر أهم جزء من مصادر التمويل و تعرف أنها مجموعة المصادر و التمويل التي أحضرها أصحاب المشروع أو الملاك عند تأسيس المؤسسة و كذلك الأموال المتراكمة جراء نشاطها و التي تترك تحت تصرف المؤسسة و من الفحوصات التي يجريها المدقق الداخلي و يمكن ذكر مايلي:

- مراقبة الحق القانوني فيما يخص مبلغ الأموال الخاصة.
- تدقيق الأرصدة الافتتاحية مع أوراق عمل السنة المالية و أرصدة الإقفال مع دفتر الأستاذ و الميزانية.
- فحص الأقساط المتأخرة و التأكد من اتخاذ المؤسسة للإجراءات القانونية الكافية بالمحافظة على حقوقها.
- الإطلاع على إجراءات تأسيس المؤسسة و نظامها الداخلي.
- التأكد من احترام النسبة القانونية في تكوين الاحتياطي القانوني.

2. الخصوم غير الجارية:

تتمثل في القروض و الديون المالية و هي مجموعة من الالتزامات الناتجة عن العلاقة بين المؤسسة ومتعاملين خارج المؤسسة كالبنوك و من طرق الفحص التي يجريها المدقق الداخلي نذكر منها:

- فحص عقود القرض المالي و ما تتضمنه من شروط.
- تحقق من كيفية حساب أقساط الممنوحة للبنك و كذلك معدلات أقساط الفائدة.
- التأكد من أن كل الديون المرتبطة بالمؤسسة قد تم تسجيلها.

3. الخصوم الجارية:

يتمثل هذا الجزء في مجموعة الديون التي تمثل أكبر استحقاقا و أكثر سدادا في الوقت القريب و يتم فحصها من قبل المدقق الداخلي على النحو التالي:

- تدقيق الفواتير للتحقق من المبالغ و الرسوم المطبقة.
- التحقق من جداول انتظام وفاء الدين.
- الإطلاع الدوري على تسريحات لإدارة الضرائب.
- التأكد من التسجيلات المحاسبية لفواتير و مقارنتها مع طلبات الشراء المرسلة للموردين.

المطلب الثالث: قياس و تحليل الأداء المالي في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

بعد أن قمنا بإعطاء تقديم عام للمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء و التعرف على المنهجية المستخدمة في الدراسة الميدانية، و تقديم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، و كيفية إنجاز مهمة التدقيق الداخلي فيها،

سنتطرق الآن إلى كيفية قياس و تقييم الأداء المالي فيها من خلال القيام بعملية المقارنة لأدائها خلال السنوات 2016-2018.

أولا : تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية .

1. باستخدام نسب الهيكلة :

جدول (03-06): نسبة الهيكلة المالية لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO (2016-2018)

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة تمويل الدائم	**الأموال الدائمة/أصول الثابتة**	**%1.87**	**%1**	**%18.87**
نسبة تمويل الذاتي	**أموال الخاصة/ أصول الثابتة**	**%0.90**	**%2.44**	**%3.26**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة (2016-2018)

نستخلص من خلال النتائج المتوصل إليها باستخدام مؤشرات الخاصة بالهيكلة

- نسبة **التمويل الدائم** أكبر من الواحد لسنوات محل الدراسة، أي أن المؤسسة في حالة جيدة و وضعيتها سليمة لقدرة أموالها الدائمة على تغطية كافية و تمويل كافي لأصولها.
- أما **بالنسبة لتمويل الذاتي** كانت نسبة أقل من الواحد لسنة 2016 هذا يعني أن مؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و لهذا قامت بالاستعانة بالديون طويلة الأجل و هذه الوضعية غير جيدة لمؤسسة.و في سنتي (2017-2018) هناك ارتفاع لنسبة التمويل الذاتي اكبر من الواحد (2.44- 3.26)، أي أن المؤسسة استطاعت حقيق فائض و تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

2. نسبة المديونية:

جدول (03-07): نسبة المديونية لمؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء EDIMCO (2016-2018)

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة استقلالية المالية	**الأموال الخاصة/مجموع الخصوم**	**%20**	**%15**	**%12**
نسبة قابلية التسديد	**مجموع الديون/ مجموع الخصوم**	**%55**	**%34**	**%25**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة (2016-2018)

- **نسبة الاستقلالية المالية:** انخفضت نسبة عن 50%، أي أن المؤسسة فقدت استقلاليتها المالية لأن مواردها مشكلة من 50% من الديون.
- **نسبة قابلية السداد:** في سنة 2016كانت تقدر نسبة السداد ب 55% معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50% من مجموع أصولها و بالتالي فإن أكثر من 50 %من مجموع أصول مؤسسة ممولة بالديون،

لكن خلال سنتين (2017-2018)>النسبة كانت (25-34) أي أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير و القدرة على التسديد و الوفاء بالتزاماتها.

3. نسبة السيولة:

جدول (03-08): نسبة السيولة لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO (2016-2018)

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة	**الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل**	**%1.36**	**%2.68**	**%3.82**
نسبة السيولة المنخفضة(مختصرة)	**الأصول المتداولة – المخزون/ الديون قصيرة الأجل**	**%1.24**	**%2.49**	**%3.35**
نسبة السيولة الحالية(الجاهزة)	**قيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل**	**%0.72**	**%1.25**	**%1.81**
نسبة سيولة الأصول	**الأصول المتداولة/ مجموع الأصول**	**%76**	**%93**	**%96**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة (2016-2018)

- **نسبة السيولة العامة:** من خلال الجدول و النتائج المتحصل عليها نستنتج أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاث (2016-2018) أكبر من الواحد و منه المؤسسة متمكنة من تسديد ديونها لتحقيق رأسمال عامل موجب و بالتالي إمكانية الحصول على قروض. و يمكن القول أن المؤسسة لها استطاعة لمواجهة التزاماتها في تسديد ديونها في ميعاد تاريخ استحقاقها و هي وضعية مالية جيدة.
- **نسبة السيولة المنخفضة (المختصرة):** أما فيما يتعلق بالسيولة المنخفضة و التي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية، فالمؤسسة لديها كفاءة في تغطية التزاماتها الجارية من خلال النسب المحققة أكبر من الواحد و هي أيضا و ضعية جيدة للمؤسسة.
- **نسبة السيولة الحالية (الجاهزة):** تمكن هذه النسبة في مقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل، المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة لأن مبالغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة تمكنها من ذلك.>
- **نسبة سيولة الأصول:** تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول و هذه النسبة تتغير بنشاط المؤسسة،من خلال سنوات محا الدراسة (2016-2018) هناك تفاوت في سنة 2016 مؤسسة لم تكن في حالة مستقرة نظرا لنسب المحققة، على عكس سنتي (2017-2018) متقاربة تدل على استقرار أي المؤسسة في حالة مستقرة.

ثانيا: قياس الأداء المالي للمؤسسة بواسطة المردودية

تم احتساب المردودية التي حققتها مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء خلال السنوات (2016-2018)، سنلخصها في الجدول التالي:

جدول (03-09): مردودية مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء المحققة خلال (2016-2018).

	العلاقة	2016	2017	2018
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم	5.01	5.45	1.07

المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية/ مجموع الأصول	5.43	3.24	0.5
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية/ الأموال الخاصة	25.49	20.44	4.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة (2016-2018)

- **المردودية التجارية:** خلال السنتين (2016-2017) المردودية مرتفعة و موجبة يدل أن المؤسسة قادرة على تحقيق مردودية تجارية بسبب ارتفاع في النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة، أما في سنة 2018 انخفاض في المردودية التجارية نتيجة انخفاض في النتيجة الصافية.
- **المردودية الاقتصادية:** كانت نسبة لسنتي (2016-2017) مرتفعة على عكس سنة 2018 التي كانت منخفضة جدا بسبب نقس في قيمة إجمالي فائض الاستغلال المحقق.
- **المردودية المالية:** عرفت نسبة المردودية المالية ارتفاعا خلال سنتين (2016-2017) دليل على تحقيق نتيجة جيدة للمؤسسة على غرار سنة 2018 انخفضت هذه النسبة انخفاضا ملحوظا بسبب تحقيق نتيجة أقل.

ثالثا: قياس الأداء المالي بواسطة التوازنات المالية.

قمنا بحساب رأس مال العامل و الاحتياجات من رأس المال العامل و كذا الخزينة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء، كما هو مبين في الجدول التالي:

1. رأس المال العامل :

الجدول (03-10): رأس المال العامل لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (2016-2018)

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
رأس المال العامل	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	17480978.1	84622273.17	130773453.1
رأس مال الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	64977969.98	134528439.49	177041849.81
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	-1952739.52	-7059239.96	16539717.85
رأس المال الأجنبي	رأس المال العامل الإجمالي- رأس مال الخاص	66930709.5	141587679.4	160502132.04

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المختصرة (2016-2018)

- **رأس المال العامل:** خلال سنوات (2016-2018) كان رأس المال العامل مرتفع و موجب و هذا مؤشر جيد للمؤسسة من حيث توازنها المالي، و على المؤسسة الحفاظ على هذه الوضعية لأنها تبعث بالارتياح لنشاطها.
- **رأس المال إجمالي:** هو موجب و في حالة تزايد ملحوظ و هذا ا راجع إلى ارتفاع في قيم الأصول المتداولة (قيم الجاهزة، قيم الاستغلال، و القيم الغير الجاهزة، و تنعكس الإيجاب على المؤسسة.

- **رأس المال العامل الخاص:** في السنتين (2016-2017à كان رأس المال العامل الخاص سالب، أي عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أما في سنة 2018 ارتفع و أصبح موجب دليل على تحسن وضعية المؤسسة و قدرتها على تغطية أصولها الثابتة من أموالها الخاصة.
- **رأس المال الأجنبي:** موجب خلال السنوات الثلاث و هو في تزايد مستمر.

2. **احتياجات رأس المال العامل:**

جدول (03-11): احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (2016-2018)

	العلاقة	2016	2017	2018
احتياجات رأس المال العامل	(الأصول المتداولة –قيم الجاهزة)-(الديون قصيرة الأجل- السلفات البنكية)	-13238850.8	21601296.36	46992681.91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة (2016-2018)

- **احتياجات رأس المال العامل:**من خلال الجدول يتضح انه خلال سنة 2016 كان سالبا و ذلك لأن المؤسسة كانت تمول ديون قصيرة الأجل لتلبية و تغطية احتياجاتها، أما في سنتي (2017-2018) أصبح موجب و هذا إن كان يدل فإنه يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة و توازن المالي جيد.

3. **الخزينة:**

جدول (03-12): خزينة مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء (2016-2018)

	العلاقة	2016	2017	2018
الخزينة	رأس المال العامل- استخدامات رأس المال العامل	30719828.9	63020976.81	83780771.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المالية المختصرة (2016-2018)

- **الخزينة:** خزينة المؤسسة تبعث بالارتياح لنشاط المؤسسة المالي مستقبلا.

المطلب الرابع: تحليل تفسير النتائج الدراسة الميدانية بمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO

من خلال القيام بعملية التدقيق الداخلي لمؤشرات الأداء المالي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO،و ذلك بهدف الوصول إلى مدى تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي و كيفية تحسين أدائها، و من خلال المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة و القيام بتحليلها.

لاحظنا مايلي:

بالنسبة لنسب الهيكلة، فمن خلال المعطيات السابقة فإن نسبة التمويل الدائم و نسبة التمويل الذاتي ارتفعت خلال السنوات الثلاث (2016-2018)، مما بين وضعية الجيدة للمؤسسة و حالتها السليمة.

أما بالنسبة لتحليل نسب المديونية فبصفة عامة بعد انعدام استقلالية المؤسسة في سنة 2016 و تغطية أغلبية مواردها مشكلة من ديون إلا أنه في سنة (2017-2018) تطور ملحوظ لقدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها و تسديد ديونها في آجال استحقاها،

بخصوص لنسب السيولة،عرفت ارتفاعا نسبيا خلال السنوات الثلاثة فقدرة المؤسسة على تحقيق رأسمال عامل موجب متمكنة بذلك من الحصول على قروض لضمان نشاطها، و تمكن من تغطية ديونها الجارية قصية الأجل في ميعادها.

أما في خصوص نسب المردودية ، فقد حققت المؤسسة مردودية تجارية، اقتصادية، مالية جيدة و مرتفعة بسبب ارتفاع النتيجة الصافية لإجمالي فائض الاستغلال المحقق خلال السنة.

التوازن المالي فمن خلال ما سبق و المعلومات المقدمة فإن رأسمال العامل مرتفع خلال السنوات الثلاث دليل على تحسن أداء المالي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء و قدرتها على المحافظة على توازنها المالي، وهذا بفضل تطبيقها للتدقيق الداخلي لضمان و حفاظ على ممتلكاتها.

أما بالنسبة لخزينة المؤسسة فقد سجلت المؤسسة ارتفاعا من (2016-2018) و هذا راجع إلى سياسة المؤسسة في تحصيلها أموالها من العملاء.

فنستنتج من خلال المتوصل إليه عند تحليل بعض المؤشرات المالية التي تركز على الوضعية المالية للمؤسسة فإن الأداء المالي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء في حالة جيدة ووضعية مالية لا بأس بها، و في تحسن ملحوظ خلال سنتين (2017-2018)، هذا ما ظهر خلال النتائج المحققة عند تحليل وضعيتها المالية.

خاتمة الفصل:

الغاية من الدراسة التي قمنا بها هي محاولة إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجاني النظري على مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء و حتى تكون هناك نتائج دراسة أكثر واقعية.

فحاولنا في هدا الفصل توضيح مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء EDIMCO، من خلال استعمال التحليل المالي لتقييم أدائها معتمدين في ذلك على مؤشرات مالية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة و طرق التحليل المالي من خلال عرض القوائم المالية و تحليلها للوصول إلى مركز مالي حقيقي للمؤسسة.

فتم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي يعتبر من أهم آليات و الأدوات الرئيسة التي تعتمدها المؤسسة في تحسين أدائها المالي فالتنسيق بين التدقيق الداخلي و الأداء المالي يساهم من رفع مستوى هذا الأخير حيث تسعى جاهدة إلى تجسيد كفاءة و فعالية العمليات بغية تحقيق أهدافها لما يساهم في خلق القيمة لها.

خاتمة عامة :

تسعى المؤسسات و خاصة الاقتصادية منها إلى حماية ممتلكاتها و حقوقها حفاظا على استمراريتها و بقائها، فالمؤسسة اقتصادية بطبيعتها تنشط في بيئة متقلبة و تتميز بتغيرات سريعة و هو ما زاد الغموض و عدم التأكد مما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة الاعتماد على التدقيق الداخلي من أجل حماية موجودات المؤسسة من شتى أنواع التلاعب و الإهمال و الغش، حيث تضمن سير عملياتها بشكل جيد و إعطاء نصائح و توجيهات للإرشاد و كذا سلامة العمليات المحاسبية.

و قد تم التوسع أكثر في موضوع التدقيق الداخلي حيث يعتبر نشاط استشاري مستقل موضوعي تقييمي ينشأ داخل المؤسسة يساعدها على تحقيق أهدافها بطريقة منظمة و منضبطة لتقييم و تحسين فعالية عمليات الرقابة في المؤسسة كخدمة الإدارة و مساعدتها بقياس و تقييم وسائل الرقابة الأخرى.

لقد شغل التدقيق الداخلي حيزا كبيرا من التوسع و الاهتمام و أهميته بالغة بالنسبة للمؤسسة، فأصبح له أسس و أحكام يقوم عليها داخل المؤسسة من خلال الموقع الذي يشغله في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

فتعددت أنواع التدقيق الداخلي نتيجة الحاجة الماسة لها، فتطلب ممارسة هذه الأخيرة عدة مبادئ تحكم حسن سيرها سواء المعايير أو مدقق الداخلي الذي هو شخص ذو كفاءة و يتمتع بموضوعية، أو الجهة المعنية بعملية التدقيق إضافة إلى الوسائل و التقنيات تنفيذ هذا الأخير كونه مهنة حساسة و لابد من القائمين بها من الموضوعية و الأمانة و السرية اتجاه هذه المهنة.

وتم التعرف على الأداء المالي و أن أفضل أساليب و طرق تحسينه هي قياسه و تحليله لتحديد فرص المؤسسة، حيث يقوم التدقيق الداخلي على تحسين أداء المالي للمؤسسة من خلال محافظة على أصولها و ممتلكاتها و ضمان صحة و مصداقية المعلومات محاسبية المالية، و التحقق من صحة مركزها المالي و كذا شرعية قوتها المالية و يتجسد ذلك من خلال الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات و تفعيل الرقابة الداخلية و تقييم و إدارة المخاطر حيث يقوم التدقيق الداخلي على الرقابة الداخلية و التأكد من مدى كفاية الإجراءات المعمول بها من خلال قيام بدراسة شاملة للنظام و ذلك باتخاذ قرارات صحيحة و مناسبة تقوم على مبدئ الدقة لتحسين وضعيتها .

فيقوم التدقيق الداخلي بتقييم و إدارة المخاطر و التأكد من أن نشاطات و عمليات المؤسسة لا تتعرض لخسائر غير مقبولة و مراقبة الأخطار و متابعتها بهدف الكشف المبكر عن أية انحرافات و تخفيض الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة إلى أدنى المستويات.

و منه يمكن اعتبار التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تحسين من الأداء المالي للمؤسسة و ذلك بتحقيق أهداف مسطرة بأعلى درجة من الكفاءة و الفعالية، فالأداء المالي أداة رقابية تعتمد على دراسة و تحليل المركز المالي للمؤسسة و ربحية أموالها.و كذلك الكشف عن مواطن القوة و الضعف و محاولة معالجتها باتخاذ القرارات مناسبة، فعلى المؤسسة التي تسعى لنمو و البقاء التحكم في أساليب التسيير الحديثة لتحسين من أدائها المالي .

فبعد معالجتنا لمختلف جوانب موضوع الدراسة نظريا و إسقاطها على واقع مؤسسة جزائرية إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO "، و من خلال معالجة الإشكالية البحث التي تتمحور حول: هل التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

اختيار صحة الفرضيات:

1. "هل التدقيق الداخلي يعتبر وظيفة فحص مستقلة في المؤسسة؟"

التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة داخل المؤسسة تساعد الإدارة على المراقبة العامة لأنشطتها و ذو دور هام في تلبية احتياجات مختلف الأطراف الداخلية و الخارجية المحيطة بالمؤسسة.

2. "كيف يعمل التدقيق الداخلي على إبراز و اكتشاف كلا من نقاط القوة و الضعف في المؤسسة؟"

بات من الضروري أن تعتمد المؤسسات على التدقيق الداخلي للكشف عن مواطن الضعف و القوة و هو ما يسمح لها باستغلال مواطن القوة و تدعيمها، و محاولة معالجة نقاط ضعفها باتخاذ القرارات المناسبة التي تسعى لنمو والبقاء و التحكم الأفضل في أساليب التسيير لتحسين أدائها.

3. "هل التدقيق الداخلي يساعد من تحسين الأداء المالي و ترشيد القرارات؟"

توصلنا أن التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية و ذلك من أجل تحسين من أدائها المالي و ترشيد القرارات للادارة العليا كونه أحد أهم الأنظمة الرقابية من بين الوسائل الأكثر فعالية مستخدمة في تقييم و التوجيه.

4. "هل الأداء المالي هو تشخيص لصحة المالية، و كيف يمكن من معرفة مدى قدرتها على خلق القيمة؟"

إن الأداء المالي يقوم على قياس النتائج المتوصل إليها وفقا للمعايير محددة مسبقا بهدف تحقيق أهدافها و عرض قوائم المالية للمؤسسة و تحديد مركزها المالي من خلال قياس و تحليل أداء المالي و مقارنته مع ما حققته و ما ضاع من فرص من سنة لأخرى و إعطاء خطط كفيلة على تحدي المستقبل و خلق قيمة مضافة لها.فدقة تلك المعلومات تعطي مصداقية للمؤسسة.

5. " كيف يساهم التدقيق الداخلي من تحسين الأداء المالي للمؤسسة"، تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق اقتراحات و توصيات و قرارات عملية التدقيق الداخلي فهي تؤثر بشكل إيجابي على تحسين نوعية المعلومات و بيانات محاسبية و المالية و تقليل من المخاطر المحتملة .

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يعتبر التدقيق الداخلي أداة إدارية تابعة للإدارة و أصبح عنصر مهم في المؤسسة لا يمكن الاستغناء عنه .
- ✓ المدقق الداخلي شخص يتمتع بالاستقلالية و موضوعية في عمله.
- ✓ تفعيل التدقيق الداخلي من توفير كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييمه لمختلف الأنشطة و العمليات و تقديم التحسينات الملائمة لها، و اكتشاف و إدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة يؤدي إلى تحسين من الأداء المالي للمؤسسة.

- ✓ ومن خلال الدراسة التطبيقية في مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء "EDIMCO"فإن هذه المؤسسة مدرجة لقسم التدقيق الداخلي في هيكلها التنظيمي لإيقانها بضرورة الاستعانة بهذه المهنة لكونها تعد كنظام رقابي مهم و ينعكس بالإيجاب على أدائها المالي.

الاقتراحات و التوصيات:

من خلال السابق يمكن تقديم اقتراحات التالية:

1. دعم و تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة، كونه ضروري و يضمن الاستقلالية و الموضوعية و فعالية و فعالية عمليات المؤسسة.
2. توفير موارد مادية و أدوات مختلفة التي تمكن من مساعدة مدقق الداخلي من أداء مهامه بالهدف الوصول إلى نتائج أفضل من جهة و تكوينهم لمواكبة التطورات مرتبطة بهذه الوظيفة من جهة أخرى .
3. التحليل المالي وسيلة أساسية تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات مناسبة لتحسين من أداء المالي للمؤسسة.
4. الإفصاح المالي عن معلومات الصادقة و المعبرة عن الوضع المالي الحقيق للمؤسسة يساعد الأطراف الخارجية على اتخاذ قرارات حول التعامل مع هذه الأخيرة.

أفاق البحث

تناولت هذه المذكرة المشاكل التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية، و رغم المجهود الذي بذل من أجل إبراز إضافة التي قدمها النظام المحاسبي المالي في مجال المعالجة المحاسبية للقوائم المالية واسع و متشبع وكثير التغير في قوانين المالية، و هذا ما يتطلب الاستمرارية و الإطلاع الدائم.

و أسأل الله العلي العظيم أن يوفقنا لما يحبه و يرضيه.

المصادرو المراجع

I. الكتب باللغة العربية :

- إيهاب نظمي، تدقيق الحسابات " الإطار النظري" ، الطبعة الأولى، عمان،دار وائل للنشر و التوزيع، 2012.
- إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة، معايير و إجراءات، الطبعة الرابعة، لبنان، دار النهضة العربية، 1996.
- أمين السيد أحمد لطفي،مراجعات المختلفة الأغراض ، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005.
- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث، الطبعة الأولى، عمان،دار الصفاء للنشر و التوزيع،2009.
- ثناء علي قباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الإسكندرية، مصر، دار الجامعية،2004.
- جيهان عبد المعز، المراجعة الداخلية و حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجامعي،2004.
- حلف الله، الوزدات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، عمان ، دار
- الوثائق، 2005.
- خالد أمين، علم التدقيق الحسابات،الناحية النظرية و العلمية، الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع،2006.
- خميستي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس مسائل محلولة، الجزائر، دار هومة للطباعة.2010.
- خالد أمين عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك، عمان، دار وائل للنشر ، 1998.
- خالد غيب، التأمين من الناحية المحاسبية و التدقيقية، الطبعة الأولى، دار الكنوز للمعرفة للنشر و التوزيع، 2009.
- داوود يوسف الصبح، دليل التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، اتحاد المصارف العربية للنشر، 2007.
- رضا خلاصي، مهام المراجعة الداخلية للمؤسسة، الجزائر، دار الهومة، 2013.
- زغيب مليكة، بوشنقبرة ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر " أفراد، إدارات، شركات، بنوك" الإسكندرية، جامعة عبد الشمس ،2003.
- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات لمعاصرة،الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة لنشر و التوزيع،2006.

- عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافري، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية، مصدر، الدار الجامعة الإسكندرية، 2008.
- علي خلف عبد الله، وليد ناجي ، التحليل المالي للرقابة علة الأداء و الكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، 2015.
- عمدات أحمد صالح، المراجعة الداخلية، عمان ، دار البشير للنشر، 2000.
- عبير سعيد، ألطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات ، اليمن، مركز الأمن للنشر و التوزيع ، 2007.
- مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2004.
- محمد مطر، التحليل المالي الائتماني، و الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2006.
- محمد الصريفي، التحليل المالي نظرية التطبيقية، الطبعة الأولى الإسكندرية، دار المستقبل لنشر و التوزيع، 2012.
- محمد السد سرايا، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد الأسهم ، الطبعة الأولى، عمان، دار حامد للنشر و التوزيع،2010.
- نعيم داوود، التحليل المالي نظرية تطبيقية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر،دار المستقبل للنشر و التوزيع، 2012.
- ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل التحليلي، عمان، دار الثقافة، 2010.
- هادي تميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية العملية النظرية، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر،2006.
- وصفي عبد الكريم الكساسية، تحقيق فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى،عمان، اليازوري للنشر و التوزيع، 2011.

II. الكتب باللغة الأجنبية :

- The institute of international auditors international standards for the professional practice of internal audit standards.2010.

III. رسائل الجامعية :

- إبراهيم رباح المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في مصارف، مذكرة الماجستير، كلية التجارة الجامعية الإسلامية ، غزة 2011.التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة الدكتورة، علوم اقتصادية، جامعة طيف، الجزائر، 2013.
- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم تسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،2009.
- سعودي مبروك رياض، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012.
- شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير مؤسسات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2008.
- شريف عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة الدكتورة، علوم اقتصادية، جامعة طيف، الجزائر، 2013.
- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2004.
- عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجع الداخلية و المراجعة الخارجية، مذكرة الماجستير،جامعة الجزائر،2010.
- عبادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2003.
- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، دراسة حالة مؤسسة الكوابل ببسكرة 2000-2002، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002.
- محمد عبد الله حامد العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية، مذكرة الماجستير، قسم الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2002.
- منير عودي، دور سوق الأوراق المالية في تحسن الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية،دراسة حالة مجمع صيدال 2010-2013، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص الأسواق المالية و البورصات، بسكرة،2015.
- ناصر محمد علي المجهي، خصائص المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإتفاق الرأس المالي، قسم محاسبة و التمويل، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة،2011.

- نهاد اسحاق، عبد إسلام أبو هويدي،دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإتفاق الرأسمالي، قسم محاسبة و التمويل، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة،2011.

IV. مجلات :

- إبراهيم موسى السعيري، زيد عائد مردان، القيمة المعادلة و تأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 25، السنة 2008، كلية التقنية الإدارية، الكوفة.
- عبد اللطيف محمد خليل، نموذج مقترح لإدارة و تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة، مجلة البحوث التجارية، عدد 2، مجلد25، جانفي فيفري 2003.
- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العامل التميزي، خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد07، العدد02، جامعة غرداية،2014.
- رياض المسلم، التدقيق أهميته، أهدافه و معاييره، مجلة العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 111، الربع الثالث،1999.
- زين يونس، تفعيل المراجعة عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مجلدة العلوم الإنسانية، العدد، المركز الجامعي، الوادي.
- هواري سوسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر،2010.

V. مداخلات

- زينة قمري، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم الأداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة و دورها في اتخاذ القرار، طلبة العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سكيكدة،2009.

VI. الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية،العدد2، قانون 01/88، الصادر بتاريخ 1988/1/2.

الملاحق

الهيكل التنظيمي المؤسسة إنتاج وتوزيع مواد البناء " EDIMCO"

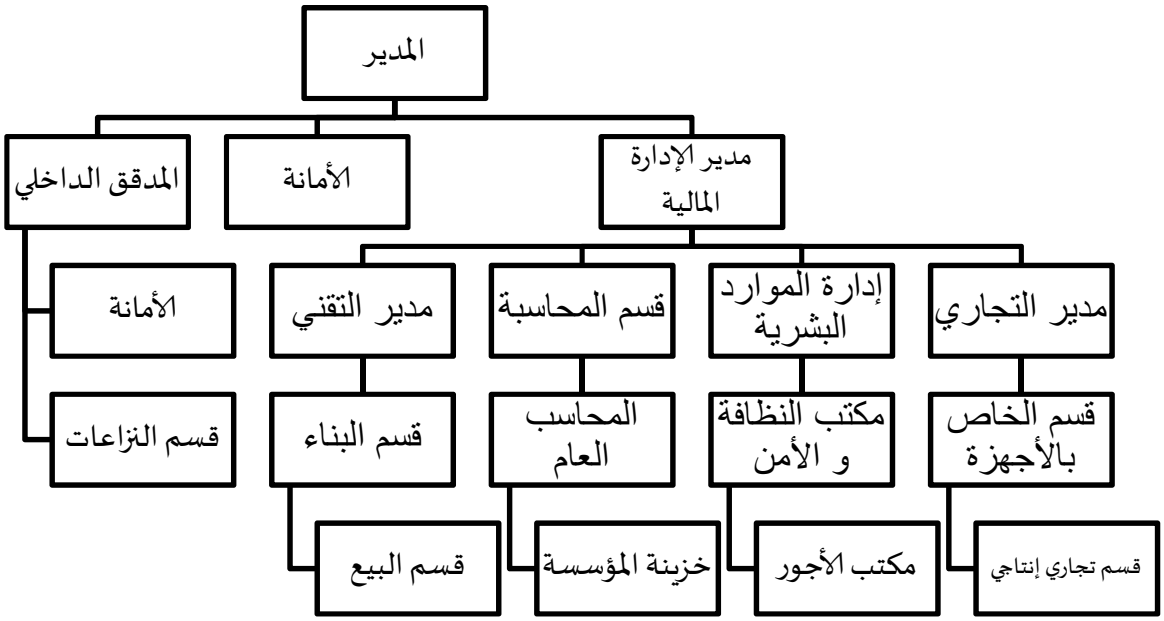

SGP EL OUEST
CAPITAL SOCIAL.200.000.000 DA
CELLULE AUDIT INTERNE
SID- LADJEL
MOSTAGANEM
REF : 17/2014

Mostaganem le 06.07.2014

COMPTE RENDU D'AUDIT
RE.CO.O
DE JANVIER A MAI 2014.

La cellule d'Audit interne est intervenue au niveau de la filiale RE.CO.O et ses structures techniques et de réalisation.

1-COMPTABILITE
2-TRESORERIE (CAISSE ET BANQUE)
3-GESTION DES STOCKS
4-DEPARTEMENT TECHNIQUE.
5-DEPARTEMENT REALISATION.
6-SERVICE PERSONNEL ET ADMINISTRATION GENERALE.
7-ARCHIVES
8-SECURITE.
9-REMARQUES

Avant d'entamer notre Audit nous avons pris acte des régularisations des remarquessignalées dans notre rapport d'Audit n°13/2014 du 19.05.2014 relatives à la gestion administrative.

Selon nos contrôles et vérifications nous notons les constats suivants.

1-La comptabilité générale est arrêtée à fin mai 2014. (Balance et TCR à l'appui) la comptabilisation est conforme aux normes SCF.

-Un sondage des pièces comptables confirme la régularité des opérations.

-Les livres légaux sont à jour et conformes à la réglementation

2-La trésorerie de banque est conforme au solde du livre brouillard de banque pour **3.249.241,50 da** arrêtée à fin mai 2014 ainsi que les états de rapprochement bancaire à l'exception des

rapprochements des mois de janvier et février 2014 ne sont pas séparés.

-Le montant des disponibilités au 31.05.2014 est de **32.177.684 da**

-Le montant des dépenses au 31.05.2014 est de **28.928.442 da**.

-**La caisse** à pour solde sur livre brouillard de **60.050.56 da** au 31.5.2014

-Ce solde est conforme au livre journal de caisse.

-Le montant des recettes est de **390.705,00 da.**

-Le montant des dépenses est de **330.654,44 da.**

-Sur le livre brouillard de caisse nous trouvons **l'anomalie les soldes additionnés aux recettes.**

-Sur le contrôle des espèces en caisse arrêtées au 06.07.2014 nous avons remarqué des dépenses justifiées non comptabilisées pour le mois de juin 2014 de **51.200.00 da** dont une demande de fonds de **5.695.00** Da octroyée au DG pour divers achats datée du 3.7.2014 **(Jeudi)** le délai réglementaire de justification est de 24 heures.

-Le solde réel des espèces en caisse **7.952.00 da** est réel.

3-La gestion des stocks dans son ensemble est relativement à jour au niveau de la tenue des fiches de stock et la régularité des opérations des entrées et des sorties des produits.

-Néanmoins nous recommandons le service de comptabilité de vérifier et faire le rapprochement avec la gestion des stocks mensuellement.

-Sur les fiches de stock on ne trouve pas les valeurs des entrées des consommations et des stocks.

-Les consommations de carburant sont utilisées par le système de carte à puce sonatrach pour véhicule.

-Nous signalons que la gestion des stocks n'est pas pourvue de logiciel provoquant ainsi le retard dans le travail et l'exploitation des informations.

4/5-Dans le cadre technique et réalisation des projets, nous avons audité les responsables concernés pour nous donner la situation qui prévaut sur la construction des 17 logements promotionnels, l'aménagement du siège et de la clôture, l'aménagement du siège

Registre dans lequel nous notons l'ensemble des commissions (technique-ouverture des plis et choix) et les décisions prises concernant l'appel d'offre à la sous-traitance des projets.

*Le registre doit être géré pour chaque commission de manière à démontrer clairement les décisions prises selon les procédures légales à cet effet.

*La tenue de ce registre date depuis mars 2005 à juin 2014 avec 93 pages utilisées et numérotées.

*Il est aussi à signaler que ce genre de registre doit est être soigneusement maintenu que l'état du registre actuel.

*L'ensemble de la structure manque une organisation adéquate pour arriver à suivre rapidement toutes les opérations techniques et de réalisation.

*Nous avons remarqué l'absence de rapport et de canevas des situations concernant la structure.

*Nous signalons également l'absence d'organigramme de la filiale.

*Nous notons aussi l'absence du conseil des sages ou conseil de coordination de la filiale.

6-La structure ressources humaines et administration générale opèrent selon les textes réglementaires et procédures de gestion édictés

*Les dossiers du personnel sont bien entretenus et bien classés.

*Les livres obligatoires concernant la gestion du personnel sont tenus à jour à fin juin 2014.

*L'effectif de la filiale est de 68 agents dont 24 permanents.

*Les journaux des salaires sont produits par informatique et arrêtés par pointage mensuel et payés selon la convention collective de l'Entreprise.

*La convention collective est non valide depuis 2012.

*Les salaires payés du 1°semestre 2014 représentent une masse salariale de 14.558.956 da et un net à payer de 8.708.542 da.

*La situation de l'absentéisme de la période n'est pas produite.

*Le programme de sorties des congés 2014 n'est pas arrêté.

*L'absence de rapports et de canevas mensuel fait un réel défaut dans la structure.

de la promotion immobilière, du logement de fonction du PDG et des 02 projets de Béchar Amecas et métal Saoura. La réponse à cela était pour :

-**Pour Les 17 logements** après la démolition de l'ancien bâti du site les travaux de fondation sont lancés et le coulage de béton se fera le 07/07/2014.

Les situations seront arrêtées et remises au maitre d'ouvrage une fois le marché sera signé.

-**Les travaux d'aménagement du siège et de la clôture** sont au stade d'achèvement. La signature de la convention est en attente de négociation.

-**Les travaux d'aménagement du siège de la promotion immobilière** sont en cours le délai de réalisation est de 45 jours.

Le montant de la convention est de **5.046.000 da.**

Deux (02) situations de travaux de **551.253 da** sont en attente de paiement au niveau de la Direction générale (datées du 30.04.2014 et 31.05.0214.)

-**Pour le logement de fonction** les travaux sont achevés.

Les attachements et situations sont arrêtés pour un montant de 473.072 da selon convention du 30.06.2014.

Les situations des travaux sont en attente de signature du chef de projet Mr Benchelikh Djilali.

-**Pour les 02 projets de Bechar** le 1° celui de **Amecas** le marché de réalisation est signé pour un montant négocié de 125.788.365,00 da par rapport au 1°marché signé pour 121.291.183,00 da **(+ 4.497.182,00 da)**

*Les travaux de réalisation commenceront en septembre 2014.

Pour le second celui de **Métal Saoura** le marché est en cours de signature pour un montant de 178.262.227,30 da après négociation du premier devis de 172.664.956,30 da **(+ 5.597.271,00 da)**

*La date de lancement des travaux sera fixée une fois le marché sera signé.

*Dans le cadre des procédures de gestion de la filiale concernant plus particulièrement les travaux de commission nous avons consulté le

*L'absence de la commission de discipline.

7-**L'archivage** des dossiers de documents et celui des données informatiques manque d'organisation et de maitrise dans sa gestion.

8-**La sécurité** interne et l'hygiène de la filiale ne possède d'aucun document ou indicateur de suivi et d'information dans ce cadre très sensible.

9-**Nos remarques auditées** et considérées importantes sont :

1. Organisation non maitrisée.
2. Délai des dépenses par caisse non respecté (- de 24 h).
3. Rapprochement des stocks entre comptabilité non observé.
4. Manque valeur respective sur fiche de stock.
5. Logiciel de la gestion des stocks non installé.
6. Absence de support d'indication des projets à réaliser.
7. Séparation de registre des commissions. (coté et paraphé par la filiale).
8. Absence de rapport et de canevas mensuel.
9. Absence d'organigramme de la filiale.
10. Absence de conseil de coordination.
11. Convention collective non valide.
12. Programme de sortie des congés 2014 non arrêté.
13. commission de discipline non constituée.
14. commission d'hygiène et de sécurité non constituée.

10- **Notre conclusion** c'est de recommander et conseiller le premier responsable de la filiale de régulariser toutes les remarques signalées afin d'instaurer la gestion de cette structure dans des conditions admises et légales.

Notre audit étant achevé sur l'ensemble des points importants de la Filiale et sanctionnés dans notre présent rapport que nous remettons à Mr le PDG avec copie au Directeur Gérant de la Filiale à titre de compte rendu final.

Veuillez, agréer et croire Mr le PDG, l'assurance de mon profond respect.

DRIS Abid

ملخص

الغاية من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية و لتدعيم الجانب النظري قمنا بتناول المفاهيم الرئيسية ذلك بالإحاطة بأهم الجوانب الملمة بالتدقيق الداخلي من جهة و الأداء المالي من جهة أخرى . و أما فيما يخص الجانب التطبيقي تم تسليط الضوء على الواقع الجزائري فتم قيام بدراسة ميدانية على مستوى مؤسسة إنتاج و توزيع مواد البناء بولاية مستغانم.

فالأولى باعتبار التدقيق الداخلي وظيفة حيوية تقوم عليها جميع أنشطة المؤسسة و تمكن الإدارة من تطبيق إجراءاتها و سياساتها و تحقيق أهدافها بكفاءة و فعالية، و يمثل أداة رقابية فعالة لإحكام السيطرة على أداء المؤسسة، أما الثانية فيسمح الأداء المالي للمؤسسة بقياس الوضعية المالية لها من خلال الفحص و تحليل القوائم المالية، لمواكبة التطور ة القدرة على المنافسة.

و كان من أهم النتاج هذه الدراسة أن التدقيق الداخلي له أهمية كبيرة في تحسين من الأداء المالي في المؤسسة و يسمح لهذه الأخيرة بإعطاء صورة حقيقية عن مكانتها و مركزها المالي .

الكلمات المفتاحية:

التدقيق، التدقيق الداخلي ، الأداء المالي، الأداء.

Abstract:

The purpose of this study is to know the extent to which the internal audit contributes to improving the financial performance of the economic institution and gives the most important aspects of internal auditing one the one hand and financial performance one the other hand

The first is to consider the internal audit as a vital function on which all the activities of the institution and enable the management to implement its procedures and policies and achieve its objectives efficiently and effectively. The second allow the financial performance of the institution to measure the financial position through the examination and analysis of financial statement.

One if the main finding of this study is that internal auditing is of great Importance in Improving the financial performance of the institution. which allow the latter to five a real picture of its statue and financial position.

Key words:

Audit. Internal audit. Financial performance. Performance.